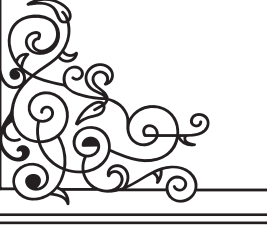


تعليلات الإفتراض الصرفي بين القدماء والمحدثين

م. د. وقاص سعدي غركان

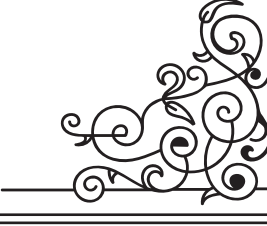
Morphological assumption explanations
between the ancients and the moderns

Waqqaas Sady Ghargan



٢٠٢١ م

١٤٤٢ هـ



الملخص

شهد البحث الصرفي اهتمامًا خاصًا منذ بداية التأليف اللغوي عند العرب؛ بسبب أهميته في معرفة دلالات الألفاظ وأقيستها، وفصيحتها فإذا كانت جهود المحدثين الجادة قد بينت النظام اللغوي، فإن السلف قد أفنوا أعمارهم في خدمتها، ولا نبالغ إذا قلنا: إننا عيالٌ عليهم في جهودهم العظيمة في حفظ اللغة وتدوينها، روايةً وتأليفًا عبر الاستقراء اللغوي للألفاظ العربية، والموضوعات اللغوية، وكيفية تكوين الأصول لها، فمجال التأصيل المعرفي للعلوم اللغوية مجال شغل الفكر العربي منذ بواكير التأليف، وما مجال العلل التكوينية في المستوى الصرفي بمعزل عن هذا الجهد، فموضوع (الافتراض الصرفي) يمثل مرحلة التفكير العميق في أصول المفردات ووضع القواعد الخاصة بها، والولوج إلى أصولها المفترض، وهو ضربٌ من القياس الذي يعتمد على فكرة الأصل والفرع، فهو عبارة عن: افتراض شيءٍ لم يرد استعماله عن العرب ثم التماس حكم له قياسًا على ما ورد عنهم من أشباهه، ويهدف عند الخليل وسيبويه إلى غرضٍ تعليميٍّ تطبيقيٍّ، ومن هذا المنطلق نشأت فكرة البحث، واعتمدت فيه على عرض تعليلات القدماء، وبعدها المحدثين، وناقشتها نقاشًا علميًا، وتبين لدي أن جهود المحدثين كانت مكملة لجهود القدماء، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال المساس بتراثنا اللغوي، وكذلك تنفيذ ثنائية اللغة التي دعا إليها المحدثون من خلال الوقوف على القيم المعرفية التي اعتمدها الأعلام القدماء في تقعيد المجال الصرفي، إذ إن اللغة وعاء للتفكير وهي ممزوجة بمراحل حياتهم وليس بمعزل عن وظائفهم الاجتماعية، لذا نجد أن اللغة في مجالها الصرفي خاصة كانت تنطلق من حرصهم في الحفاظ على الوشائج والعلائق بين اللغة والتنمية البشرية، فما كان هذا الافتراض الصرفي إلا لغرض تعريف العربي بالعلل الصرفية التي انطلق منها الأعلام في تقعيد ميزان العربية الصرف.

Abstract:

Morphological research has attracted special attention since the beginning of linguistic research by Arab linguists for its importance in knowing the connotations of expressions, their analogies, and their eloquence. If the serious efforts of modern scholars have demonstrated the linguistic system, then the predecessors have spent their lives serving them. We owe them a great deal as they preserved our language as they exerted great efforts in bringing down and writing on different linguistic issues via linguistic induction and furnishing for these subjects.

The field of cognitive rooting of linguistic sciences is a domain that preoccupied the Arab thought since the early stages of research and research in the field of formative problems at the morphological level is no exception. The area of (morphological assumption) represents the stage of deep thinking in the origins of the vocabulary and setting its own rules and access to its supposed origins. It is a form of analogy that depends on the idea of origin and branch. It is assuming something that was not reported to be used by Arabs, then seeking a judgment for it based on what was reported about similar cases. This is meant to be an educational and practical method for the linguists, AlKhaleel and Sibawayh. This represents the base of this paper to be relied on in presenting the explanations of the old, and the modernists who came later. It is discussed scientifically, and it became clear to me that the efforts of the modernists were complementary to the efforts of the old, and thus it is not possible in any way to prejudice our linguistic heritage. This refutes the bilingualism that the modernists called for by examining the cognitive values that the ancient scholars adopted in putting forward the principles of the morphological field, as the language is a vessel for thinking and it is mixed with the stages of their lives and not in isolation from their social functions. So, we find that Language in its morphological field, in particular, was based on their eagerness to preserve the ties and relationships between language and human development. This morphological assumption is but to make the Arab acquainted with the morphological justification which is taken as a base by those prominent figures to put forward the rules of Arabic morphology.

Keywords: explanation, assumption, morphology, ancients, contemporaries

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد... شهد البحث الصرفي اهتماماً خاصاً منذ بداية التأليف اللغوي عند العرب؛ بسبب أهميته في معرفة دلالات الألفاظ وأقيستها، وفصيحتها فإذا كانت جهود المحدثين الجادة قد بينت النظام اللغوي، فإن السلف قد أفنوا أعمارهم في خدمتها، ولا نبالغ إذا قلنا: إننا عيالٌ عليهم في جهودهم العظيمة في حفظ اللغة وتدوينها، روايةً وتأليفاً عبر الاستقراء اللغوي للألفاظ العربية، والموضوعات اللغوية، ومن هذه الموضوعات موضوع (الافتراض الصرفي) الذي يمثل مرحلة التفكير العميق في أصول المفردات ووضع القواعد الخاصة بها.

لقد تأثرت العلوم اللغوية تأثراً كبيراً بالمنطق حالها حال الفقه والفلسفة والرياضيات والعلوم الطبيعية المختلفة، حتى عدّ جزءاً لا يتجزأ من دائرة المعارف العربية وأساساً للتفكير في علومها، فليس غريباً أن يتأثر العرب بالمنهج الفلسفي؛ لكون أكثرهم سارياً على هدي المدرسة البصرية المتأثرة بالفلسفة ومناهجها، فالتقدير والتأويل يمثلان أساساً من الأسس المنهجية التي سار عليها الدرس اللغوي.

من هذا المنطلق: فإنني عمدتُ إلى بيان الغرض، في الأصل الصرفي المفترض، فما كان من وراء وضعهم القصد؟ وهل هو موجودٌ إلى هذا الحد؟ فبنوا على أكثره فكرة الأصول، وأذهلوا بها العقول، وهي عندنا تلاقي القبول، فقد وضع لنا هذه الفكرة قدامى العلماء، وقدموا اللغة في أفضل وعاء، وإن ذهب المحدثون خلاف هذا الإطار، فهم يرونه إغراقاً للصرف في متاهات، ووضع الطالب في سبات، وإثقال العربية بهذه الافتراضات، فقد حوت كتبنا هذه الاقتراحات من بداية التأليف اللغوي إلى عصرنا الحالي، فحاولتُ قدر المستطاع أن أُبين في بحثي هذا (الافتراض الصرفي) عند القدماء والمحدثين، وما جادت أqlامهم فيه، واقتضت طبيعته البحث أن ينتظم في مبحثين مسبقين بمقدمة، وتمهيد بينت فيه ماهية الافتراض الصرفي ومنهج العلماء فيه، والغرض منه، وكان المبحث الأول بعنوان: الافتراض في الميزان الصرفي فهو الفلك الذي تدور عليه أبواب الصرف، والمبحث الثاني: تطبيقات الافتراض الصرفي، والعمل في هذا البحث كغيره من البحوث فكان عسيراً، وحسبي أنني لم أدخر جهداً فيه.

فمن كُلف بالعربية، وتشرف بحملها، ينبغي أن يكون على بصيرة من أمرها، يقول الدكتور محمد الأوراغي: «ولا ينهض بهذا التكليف إلا خبيرٌ بتجارب المتقدمين، والمتأخرين... وليس من التكليف الوقوف عند ترديد أقوال السابقين بدعوى أن الأول ما ترك للأخير شيئاً يقوله، ولا الاكتفاء بصياغة أصوات الغربيين الواصفة لغائهم، وإنزالها

بألفاظ عربية على هذه اللغة بدعوى: أنَّ الغربي يفكرُ للجميع، وأنَّ القواعدَ المستخلصةَ من لغتهِ كَلِيَّةٌ تنطبقُ على العربية وعلى كلِّ لغةٍ بشريةٍ^(١)، وأسأل الله أن يعمَّ النفعَ فيه إنَّه سَمْعٌ مجيب.



(١) لسان حضارة القرآن لسان حضارة القرآن، محمد الأوراعي، دار الأمان-الرباط، ط ١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م: ٧٦-٧٧، وينظر: العربية والحياة بصائر لسانية، أ.د. يوسف خلف محل، أروقة للدراسات والنشر، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م: ١٨-١٩.

التمهيد

مفهوم الافتراض لغةً واصطلاحاً

الافتراض لغةً: من الفعل الثلاثي (فَرَضَ)، وهو في اللغة: الحَزُّ في الشيء، وجاء في اللسان: أن الافتراض بمعنى الوجوب^(١)، وهو لفظٌ مشتركٌ بين الوجوب، كما في قوله ﷺ: ((فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ))^(٢)، أي: أوجب، وبين القطع، يُقال: (فَرَضَ الْخِيَاطُ الثَّوْبَ) إذا قَطَعَهُ، وَبَيْنَ الْبَيَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾^(٣)، أي: بَيَّنَ لَكُمْ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ، وَبَيْنَ التَّقْدِيرِ كما في قوله تعالى: ﴿فَنَصُفُّ مَا فَرَضْتُمْ﴾^(٤)، أي: قَدَّرْتُمْ^(٥)، لكنَّ هذا اللفظ للقطع حقيقةً ثُمَّ نُقِلَ معناه إلى الإيجاب والتقدير^(٦).

واصطلاحاً: ضربٌ من أضرب القياس الذي يعتمد على فكرة الأصل والفرع بحمل الفرع على الأصل بالعللة التي علّق عليها الحكم في ذلك الأصل^(٧)، فهو عبارة عن: افتراض شيءٍ لم يرد استعماله عن العرب ثم التماس حكم له قياساً على ما ورد عنهم من أشباهه .

ويهدف عند الخليل وسيبويه إلى غرضٍ تعليميٍّ تطبيقيٍّ، وقد أكثر منه في التمارين الصرفية خاصة^(٨)، وبهذا يمكن إطلاق مصطلح الفرضيات على المظنونات، وهي آراءٌ يقع التصديق بها لا على الثبوت، بل يخطر إمكان

(١) ينظر: لسان العرب، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأفرقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط/ ٣: ١٤١٤هـ: ٢٠٢/٧، فرض.

(٢) صحيح البخاري: الإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تح: محمد، دار طوق النجاة ط/ ١: ١٤٢٢هـ: ١١٩/٢، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، برقم: ١٤٥٨.

(٣) سورة التحريم، من الآية: ٢.

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٧.

(٥) ينظر: روح البيان في تفسير القرآن، إسماعيل البروسوي، دار الفكر بيروت، د ت: ٣٧١/١.

(٦) ينظر: تفسير الكشاف، جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تح: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة: لبنان-بيروت، ط/ ٣: ١٤٣٠هـ-

٢٠٠٩م: ١١١٩/٢، والكيليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، (ت: ١٠٩٤هـ)، تح: الدكتور عدنان درويش، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م: ٦٨٨.

(٧) ينظر: تأصيل الجذور السامية وأثره في بناء معجم عربي حديث، د. حسام قدوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١: ٢٠٠٧م: ٧٠.

(٨) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، د. جعفر عباينة، دار الفكر ناشرون، ١٩٨٩م: ٨١.

وجود نقيض لها في البال، ولكنّ الذّهن يكون إليها أميل، فيُسَلَّم فيها العالمُ أولَ البحث؛ لاستخراج جملة من القضايا؛ لكونه غير متأكّد من صدق فرضيّته أو كذبها وتصبح حقيقة عندما يتبيّن صدقها في العلم الذي يتناوله فتكون أصلاً لاستخراج ما يروقه من النتائج^(١).

• منهج العلماء في الافتراض الصرفي

إنّ المتتبع لمنهج العلماء القديم في التّأليف الصرفي يراه قائماً على فكرة الأصل المُقدَّر في البنية العربيّة، فكلّ الكلمات المتقاربة في اللفظ، والتي تعتمد على جذر ثلاثي واحد مثلاً إنّما أصلها واحد مثلاً: قال، يقول، قولاً، قائل، مقول... إلخ أصلها مأخوذ من القول، وهذا دأب العلماء القدماء في تأصيلهم لعلم الصرف، وهذه رؤية أهل الصرف في بيان معيارهم اللغوي، وهذا المعيار موجود بدءاً بكتاب سيبويه فيقول: «اعلم أنّ التضعيف يُثقل على السّنتهم، وإنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد. ألا ترى أنّهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضربين ولم يجيء فعلٌ ولا فعلٌ إلا قليلاً»^(٢)، فإنّ هكذا أمثال لا توجد لكرهة الاستثقال لكنّ هذا لا يمنع من الإتيان به للتدريب اللغوي، والتمرين بدليل قوله: (إلا قليلاً)، فالصرفيون أخذوا ذلك القليل في قالب افتراضيّ، يُظهرون براعة ودقّة في صنيعهم.

ويرى بعضُ المحدثين أنّ ما قالوه عن افتراض لفكرة الأصول إنّما هو فكرة متوهمة لا أصل لها ولا سند، ولا دعامة من اللغة^(٣)، بل يذهبون إلى أبعد من ذلك فيرون أنّ القدماء: «قد أغرقوا الدرس الصرفي في متاهات من الافتراضات، التي لا تستند إلى واقع، وإذا كنا قد حاولنا أن نفهم الدّواعي التي دعّتهم إلى الافتراضات السابقة فنحن لا نستطيع أن نفهم افتراضاتهم في تفسير الظواهر اللغوية الموجودة فعلاً، فقد كانوا يتصورون أصولاً غير موجودة ويبنون عليها تعبيرات لم تحدث قط، ومن هذه الطريقة في الدرس الصرفي ينبغي أن نخلص منها الصرف لا شك»^(٤).

هذه الافتراضات ستكون هي الأساس الذي سيقوم عليه البحث، وارتبطت هذه المسائل بقضية الأصل والفرع، فقد سَعَد اللغويون بهذه المسألة وقرروا أنّ الصحيح أصل للمعتل، والنكرة أصل للمعرفة، وغير ذلك من

(١) ينظر: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية/القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، د. ط.، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م: ٢/١٤٣.

(٢) الكتاب كتاب سيبويه، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة؛ ط ٢/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م: ٤/١٧٤.

(٣) ينظر: في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، أنيس فريحة، دار النهار بيروت، ١٩٨٠م: ٩٦-٩٧.

(٤) فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٢م: ١٥٤.

الافتراضات، التي يجعلها الوصفون: بحثاً (ميتافيزيقياً) لا يعتمد على مبدأ علمي سليم^(١).

• أهداف الافتراض الصرفي، والغرض منه:

ذهب المحدثون إلى أنّ ذكر الافتراضات الصرفية واللغوية بصورة عامّة دون فائدة، أو غرض يقصده المتقدمون من اللغويين.

والذين أصّلوا لنا القواعد ودونوها لهم في ذكرها أغراض أخرى كما يقول ابن جني في خصائصه: «أفلا ترى إلى الصنعة كيف تحيل لفظاً إلى لفظ، وأصلاً إلى أصل، وهذا ونحوه إنّما الغرض فيه الرياضة به، وتدريب الفكر بتجشّمه، وإصلاح الطبع لما يعرض في معناه وعلى سمته... ولو كان لا يخاض في علم من العلوم إلّا بما لا بدّ له من وقوع مسائله معينة محصلة لم يتمّ علم على وجهه ولبقي مبهوتاً بلا لحظ ومخشوباً بلا صنعة، ألا ترى إلى كثرة مسائل الفقه والفرائض والحساب والهندسة وغير ذلك»^(٢).

فالهدف المنشود من هذه الافتراضات: هو الرياضة أولاً، والتدريب ثانياً، وإصلاح الطبع ثالثاً كما يراه ابن جني، ومن الواضح أنّه لما شاع في ذلك العصر (علم الفقه) وانتشرت مسائله، وأكثرها مقدّر بأنّه: لو فرض كذا يكون الحكم كذا... الخ، فحاول اللغويون أن: ينحو نحو الفقهاء عبر هذه الافتراضات وهذا أمر وارد، ويتجلى هذا الوضوح في نص آخر عنده في باب (الغرض من مسائل التصريف) فجعل الغرض منها ضربين «الأول: الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به، والآخر: التماسك الرياضة به والتدريب بالصنعة فيه»^(٣)، ويكون هذا مفهوماً ومقبولاً، لأنّ أصحاب اللغة يحتاجون -دائماً- إلى صياغة كلمات تسد الحاجة التعبيرية المتجددة وهم في هذه الصياغة الدائمة إنّما ينظرون إلى طرائق اللغة في بناء الألفاظ،^(٤) فهذا ونحوه إنّما الغرض فيه: التأنّس به وإعمال الفكرة فيه؛ لاقتناء النفس القوة على ما يرد مما فيه نحو مما فيه^(٥).

وعلى هذه الفكرة -فكرة الرياضة- نرى ابن الحاجب يفرّد باباً في شافيته بعنوان: (مسائل التمرين) يقول فيه: «معنى قولهم: كيف تبنى من كذا مثل كذا أي: إذا ركبت منها زنتها وعملت ما يقتضيه القياس فكيف تنطق به»^(٦).

(١) ينظر: ظاهرة التحويل في الصبغ الصرفية، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م: ٤٤.

(٢) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت: ٩٥/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٤٨٩/٢.

(٤) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي: ١٥٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٠/٢.

(٦) الشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية - مكة، ط/

١: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م: ١٠٠.

فيتبينُ بعد هذه النصوصُ: أنَّ القدماءَ كانوا مدركين للتطور اللغويِّ فأَسَّسُوا لنا مجموعةً من القواعدِ والافتراضاتِ نسيرُ عليها حفاظاً على لغتنا الغراء، فاللغةُ بحاجةٌ دومًا إلى التجديد، وإلى توليد الألفاظ التي وفقًا للحاجات التعبيرية المتجددة بما يسد حاجة المجتمع، ورغم ذلك وما يعلمه المحدثون من إنَّنا نعاني كثيرًا في عصرنا الحاضر من مشكلةٍ تعريبِ ألفاظ الحضارات مثلاً، والسبب في ذلك عدم اتصالنا بالعربية اتصالاً وثيقاً، وليسَ لأنَّ العربيةَ عاجزةٌ عن استيعابِ هذه الألفاظ^(١)، فالعربيةُ استطاعتُ في فترةٍ مبكرةٍ من تأريخها أن تستوعبَ من هذا القبيل ما هو أكبرُ في زمانها ممَّا هو في زماننا، ولقد كان ذلك ميسورًا لدى العلماء العرب؛ لأنَّهم كانوا يعرفون خصائص لغتهم، فمثلُ هذه الافتراضات التي كان يصنعها ابن جني كانت تعين هؤلاء العلماء على تصور طرائق الصياغة^(٢). رغم ذلك فهم يرون أنَّ القدماءَ وضعوا افتراضاتٍ لا داعيَ لها، ومن الممكن أن تكونَ لنا رؤيا نوافق فيها بين ما يراه القدماء والمحدثون، إذ إنَّه من الممكن أن تكونَ هذه الافتراضاتُ درسًا ومنهجًا للمختصين في مجال اللغة العربية والمتقدمين فيها؛ لغرضِ المحافظةِ على التراث اللُّغوي، ومعرفةِ المتجددِ من الألفاظ إذا كان يخضعُ للنظام الصرفي من عدمه، والصرف الخالي من الافتراضات لعامة الناس، كنوعٍ من أنواع التيسير الصرفي.



(١) ينظر: الخصائص، لابن جني: ٤٨٩/٢.

(٢) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي: ١٥٤.

المبحث الأول

الميزان الصرفي

يعدُّ الميزانُ الصرفيُّ الركنَ الرئيسَ الذي ارتكزتُ عليه نظريةُ الصرفِ العربي، وبناءً عليه: اتَّخذَ النموذجُ الصرفيُّ صورته التي بدأ بها عند الأوائل، وقد لحظَ بعضُ الغربيين: تفرُّدُ الصرفِ العربي في منهجه التحليلي وتميُّزه عن غيره حين اتَّخذَ الميزانُ الصرفيُّ أساساً تنطلق منه كل المباحث الصرفية وإليه تؤول^(١).

ولاعتمادِ علمِ الصرفِ العربيِّ في تحليلِ البنيةِ على منهجِ الميزانِ الصرفيِّ دون غيره أسبابٌ موضوعيةٌ منها: طبيعةُ اللُّغةِ العربيَّةِ الاشتقاقية، وكذلك طبيعةُ التصورِ الفونيمي الذي قامَ في أذهانِ اللُّغويين العرب للكلمات ومكوناتها من الحروف والحركات^(٢).

فيمكن تعريف الميزان الصرفيِّ بأنَّه: مقياسٌ وضعه المتقدمون من علماء العربية؛ لتُعرف به أبنية الكلمة في ثمانية أمور: الحركات والسكنات، والأصول، والزوائد، والتقديم والتأخير، والحذف وعدمه^(٣).

• أصوات الميزان:

دلَّ الاستقراءُ اللغويُّ على أنَّ أصولَ المفرداتِ العربيةِ ترجعُ إلى: الثلاثي، والرباعي، والخماسي، والنسبةُ الغالبةُ هي الثلاثي؛ لأنَّها الأكثرُ استعمالاً ودوراناً على اللسان، قال ابن جني: «فإن قال قائل: فلم كانت الثلاثية أكثر أبنية؟ فالجواب: أنَّه إنَّما كثرُ تصرفِ ذواتِ الثلاثية في كلامهم؛ لأنَّها أعدلُ الأصول، وهي أقلُّ ما يكونُ عليه الكلمة المتمكنة: حرفٌ يُبتدأ به، وحرفٌ يُحشَى به، وحرفٌ يُوقَفُ عليه»^(٤)، ولم يكنْ رباعياً أو خماسياً؛ لكثرةِ تصرفِ الثلاثي، ولأنَّه لو جُعِلَ رباعياً أو خماسياً لَمَّا أمكنَ وزنُ الثلاثي به إلَّا بإسقاطِ شيئاً منه، فجُعِلَ ثلاثياً^(٥)، والثلاثية

(١) ينظر: نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، مجلس النشر العلمي-جامعة الكويت، ٢٠٠١م: ٤٧.

(٢) ينظر: الدرس الصرفي العربي (طبعته واشكالاته)، محمد سعيد الغامدي، مجلة التراث العربي، المجلد الثلاثون، العدد: ١١٧-١١٨، ٢٠١٠م: ٣٣٤.

(٣) ينظر: المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، د. محمد محمد يونس، المدار الإسلامي، ط ٢، ٢٠٠٧م: ٢٧٨.

(٤) المنصف، لابن جني (ت ٣٩١هـ)، تح: إبراهيم مصطفى وعبدالله امين، دار احياء التراث القديم، ط ١/ ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠م: ٣٢-٣١.

(٥) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش النحوي، تح: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية حلب، ط ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م:

في أصل البنية اللغوية أمرٌ يتفق عليه الباحثون قديمهم وحديثهم، إلّا نفرٌ ممّن وقفَ على مثل هذه الوحدات الثنائية، فراح ينادي بأصل العربية الثنائي، وهو متّجهٌ لا يمتُّ إلى واقع العربية التاريخي وأخواتها الساميات بأدنى صلة^(١). واختارَ علماء اللّغة مادةً لفظيةً صوتيةً لاستخدامها في هذا الميزان، وهذه المادة تتألف من: (الفاء، والعين، واللام)، قال ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ): (ويسمّى أوّل الأصول فاء، وثانيها عيناً، وثالثها ورابعها وخامسها لامات؛ لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف مسوّى بينهما في الحال، والمحلّ ومصاحبة زائد سابق أو لاحق)^(٢).

ملتزمين في الميزان أن تُقابلَ هذه الأصوات بالحركات والسكنات التي وقعت عليها أصوات المفردة العربية. وعلل رضي الدين الاسترابادي (ت: ٦٨٦هـ) الاختيار لـ (فعل) لأنّه: «مشارك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها، إذ الضربُ فعلٌ، وكذا القتلُ والنومُ، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية ممّا تشترك أيضاً في معناه، ثمّ جعلوا (الفاء والعين واللام) في مقابلة الحروف الأصلية، إذ (الفاء والعين واللام) أصولٌ، فإن زادت الأصول على الثلاثة كرّرت (اللام) دون (الفاء والعين)؛ لأنّه لمّا لم يكن بدّ في الوزن من زيادة حرفٍ بعد اللّام، لأنّ (الفاء والعين واللام) تكفي في التعبير بها عن أول الأصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللّام الأولى، ولمّا كانت اللّام أقرب كرّرت هي دون البعيد»^(٣).

ومن المحدثين من يركّز على توضيح ذلك، ويعلل التفسير الصوتي أساساً لهذا الاختيار، فضمّ الميزان الصرفي لهذه الأصوات إنّما هو نتيجة لما يمتلكه من خواص صوتية مميزة، فالفاء: صوتٌ أسنانيٌّ شفويٌّ احتكاكيٌّ مهموسٌ مرققٌ، وهذا الصوت لا نظير له في العربية من الأصوات المجهورة، ولأنّه شفويٌّ فهو يمتلك خاصية الرؤية التشكيلية الصورية حتى ولو كان همساً، وتماثله في ذلك أصوات (الباء والميم والواو)، وينفرد عنها صوت (الفاء): بأنّ الأسنان والشففتين تشتركان في إنتاجه، عكس أصوات (الميم والباء) الخالصة الشفوية، وصوت الواو مستبعد؛ لأنّه صوتٌ انتقاليٌّ صامتٌ أو نصفٌ حركةٍ أو شبه صوتٍ لين ذو طبيعة مزدوجة، لذا فإنّ صوت (الفاء) يمثل الاختيار الصوتي الأفضل؛ لما يمتلكه من خواص صوتية قابلة للرؤية التجسيمية، ولو كان عن بعد، والصوت الآخر هو (العين): فهو صوتٌ حلقيٌّ احتكاكيٌّ مجهورٌ مرققٌ من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة التي تتميز بشدّة وضوحها السمعيّ، ولذا فإنّ بعضاً من علماء الدرس الصوتي الحديث أضافوا إليها (الألف والواو والياء) من

١١٢-١١٣.

(١) علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، جامعة آل البيت، ١٩٩٨م: ٥٣.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (٦٧٢هـ) تح: محمد كامل، دار الكاتب العربي، القاهرة، د. ط، ١٩٦٨م: ٢٩٣.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الإسترابادي، (ت: ٦٨٦هـ)، تح: محمد الزراف - محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م: ١٣/١.

جانب قوتها السماعية.

وصوت (اللام): صوتٌ لثويٌّ جانبيٌّ متوسطٌ بين الشدة والرخاوة مجهورٌ مفخَّمٌ ومرققٌ. لهذه الأسباب الصوتية والصفات الوظيفية اختيرت الأصوات الثلاثة (الفاء والعين واللام) لتمثل الميزان الصرفي العربي^(١).

وهذا الرأي ليس بجديدٍ على تراثنا العربي، قال الثماني (ت: ٤٤٢هـ): «توزنُ بالفاء والعين واللام، كما يوزن الأصلُ بها، فإنما اختاروا هذه الحروف الثلاثة لوزن الأصل؛ لأنهم لا يمكن أن يجمعوا الحروف كلها فاختاروا لها ثلاثة أحرف من ثلاث مراتب: حرفٌ من الشَّفة، وحرفٌ من الفم، وحرفٌ من الحلق، فاختاروا (الفاء)، لأنها من أطرافِ الأسنانِ العليا، وباطنِ الشَّفةِ السفلى، واختاروا (العين) من حروفِ الحلق، و(اللام) من حروفِ الفم، فتمَّ لهم الوزنُ بهذه الحروف الثلاثة، ونابت عن جميعِ حروفِ المعجم»^(٢)، وتبعه علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)^(٣)، وكذلك صاحب^(٤) كتابِ مراحِ الأرواح بقوله: «واختص الألف والعين واللام للوزن حتى يكون فيه من حروفِ الشَّفة والوسط والحلق شيء»^(٥).

وهذا الرأي ليس بمعزلٍ عن الرأي الأول فهو مكملٌ له، ولا يعد الرأي الأول فيه تكلفاً كما وُصف، بل أجادت الوصف استاذتنا الدكتورة خديجة الحديثي -رحمها الله- بجعلهما متلازمين قالت: «وجعلوا (ف، ع، ل) ميزاناً لهم؛ لأنَّ مخارجَ الحروفِ ثلاثة^(٦) هي: الحلقُ واللِّسانُ والشفَتان، فأخذوا (الفاء) من الشَّفة، و(العين) من الحلق، و(اللام) من اللِّسان، ولأنَّ الفعلَ أعمُّ الأحداثِ إذ يصدقُ على كلِّ حدثٍ أنَّه فعلٌ»^(٧).

(١) ينظر: علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل: ٤٤-٤٥.

(٢) شرح التصريف، الثماني (ت: ٤٤٢هـ)، تح: الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط ١/ ١٤١٩هـ-١٩٩٩م: ٢٢٣.

(٣) ينظر: سفر السعادة وسفير الافادة، علم الدين السخاوي، تح: محمد أحمد الدالي، دار صادر بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٥م: ١١٦/١.

(٤) ذكر السيوطي في ترجمته بأنَّه: «حمد بن علي بن مسعود مُصنِّف المراح في التصريف، مُختَصِرٌ وجيزٌ مشهُورٌ بأيدي النَّاسِ، ولم أقف له على ترجمة». بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان- د.ت: ٣٤٧/١.

(٥) مراح الأرواح في الصرف، أحمد بن علي بن مسعود، طبعة: ١٢٥٤هـ: ٣.

(٦) ذكر سيبويه أنَّ لحروف العربية ستة عشر مخرجاً، ولكنَّها ترجع كلها إلى: الحلق، واللِّسان، والشَّفة. ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٤٠٥/٢ وما بعدها، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م: ٨٨.

(٧) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي: ٨٨، والمهذب في علم التصريف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، ود. هاشم طه شلاش، ط ١، مطابع بيروت الحديثة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م: ٣٢.

ومما تقدم نرى: أنَّ اختيار العلماء لـ (فعل) ميزاناً إنما كان لأنه أعمُّ الأحداث؛ إذ يصدق على كلِّ حدثٍ أنَّه فعلٌ، وترى كذلك أنَّ لفظ (فعل) يصدق على ما كان من جارحةٍ بارزاً للعيان، وما كان من القلبِ مستوراً وليس غير الـ (فعل) كذلك، فالفهم والإدراك والأدب من أفعال القلوب، والضرب والقتل والصناعة والعمل من أفعال الجوارح، وكلٌّ على هذا وذاك فعلٌ على اختلافٍ موضعه^(١).

فالسَّمةُ الأساسيةُ في الميزانِ الصرفيِّ: هي البحثُ عن أصلِ الكلمةِ وتحديدِها، إلَّا أنَّ ذلك الأصلُ قد يكونُ مفترضاً، ومع ذلك فقد أصروا على استعماله، سواء أكانَ موافقاً للاستعمال اللُّغوي أم غير موافقٍ له.

ويتَّضحُ لنا مراعاةُ الأصلِ المفترَضِ في وزن كلماتٍ مثل: (ازدان، ازدهر، اصطبر) فالوزنُ فيها جميعاً (افتعل) مع عدم وجود (التاء) مطلقاً في الكلمات الثلاث، إلَّا أنَّ العلماءَ افترضوا: أنَّ (التاء) موجودةٌ أصلاً، حيث قُلبت (دالاً) في: (ازدان، وازدهر)، وقُلبت (طاءً) في (اصطبر) والأصلُ: (ازتين - ازتهر - اصتبر)^(٢).

ومن الردود على القدماء في مبحث الميزانِ الصرفيِّ: هو أنَّه قد يوجد كلمتان لهما بناءٌ صوتيٌّ واحدٌ من حيث البناء المقطعي مثل: (أخذ، وآمن) فيوحي أن يكونَ وزنهما واحداً أيضاً، لكن الميزانِ الصرفيِّ يثبتُ غير ذلك، فيكونُ وزنُ الفعلِ (أخذ) هو (فاعل)، ووزنُ الفعلِ (آمن) هو (أفعل)، فبالرغم من اختلافِ وزنهما الصرفيِّ فإن قواعدَ اسنادهما للضمائرِ واحدة، وهكذا يبدو جلياً أنَّ قواعدَ الاسنادِ ترتبطُ ببنيةِ الفعلِ صوتياً متمثلةً في التبعات المقطعية وتحقيقاتها الصامتة^(٣).

ومن الردود أيضاً أنَّهم يزنونَ الكلمات المعتلة الصحيحة وزناً واحداً مع الاختلافِ الواضح بين هذه الأفعال من حيث البنية الصوتية، نحو (أحصر، وآمن، وآتى، وأعدَّ، وأقال، وأجرى) ووزنها واحد هو (أفعل)، فبناءً (أفعل) مكون من مقطع مغلق فمقطع قصير فآخر قصير، ويفترضُ أنَّ الأفعالَ المبنية وفقاً له تتمتعُ بنفس البنية المقطعية ولكنَّ الواقع أثبتَ غير ذلك تماماً، أضف إلى ذلك أنَّ كلَّ فعلٍ من أفعالِ هذا الوزن له قواعدُه الخاصةُ عندَ اسنادِ الضمائرِ إليه^(٤).

(١) ينظر: المستقصى في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط ١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م: ٥١.

(٢) ينظر: من وظائف الصوت اللُّغوي، د. أحمد كشك، دار غريب القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م: ٢٠.

(٣) ينظر: الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة دراسة صرف صوتية: تغريد السيد عنبر، المجلة العربية للدراسات اللغوية، جمادى الأولى ١٤٠٦هـ - فبراير ١٩٨٦م: ٦٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

فنظرة المحدثين مغايرة للقدماء في بحث الميزان الصرفي، فخالفوا بعض ما جاء به الأقدمون من صيغ صرفية، ومن ذلك أخذهم على الصرفيين العرب جعلهم (قَوَلَ وَبَيَعَ) أصلاً لـ (قال وباع)، وكذا في جميع باب الأجوف، ورفضوا أن يُبنى شيء على شيء على ما هو مجرد وهم أو افتراض، ويتساءلون من أين جاؤوا بهذا الأصل المزعوم؟ فوجدوا أن السبب هو الميزان الصرفي، وذلك أنهم لما عرضوا الأجوف على الميزان (فَعَلَ) لم يستجب الوزن الذي وضعوه لهذه الحالة، إذ لا يمكن أن تكون (قال) (فَعَلَ)، لذلك كان لا بد من الزعم والافتراض، وذكروا أن هذا الأصل المزعوم قد أوقع الصرفيين في تعقيدات كثيرة، حيث واجهوا من الكلمات ما تحققت فيه شروطهم دون أن تقلب فيه (الواو والياء) ألفاً، ونتج عن ذلك أنهم ذهبوا يُحصون الألفاظ ويضعون لها شروطاً وقيوداً ممّا عقد مسألة الإعلال وجعلها من أعقد مسائل الصرف العربي^(١).

وحتى تستقيم جميع الصيغ تحت قاعدة واحدة اقترح علماء اللسانيات قياس الكلمة على أساس ما هي عليه فعلاً بعد التحريك أو الحذف أو الزيادة أو التغيير؛ فإن قلت (دَهَبَ) (فوزنه) (فَعَلَ)، وإن قلت (صَامَ) (فوزنها) (فال)، وإن قلت (دَاعٍ) (فوزنها) (فاعٍ)، وإن قلت (مَرَّ) (فوزنها) (فعل)؛ (لأن تلفظها) (مَرَّرَ)، وإن زدت حرفاً في الكلمة زدت مثله في الوزن وفي المكان نفسه نحو: (كَبَّرَ - فَعَلَ)، و(اكتحل - افتعل)^(٢).

ونظر الدكتور تمام حسان نظرة مغايرة للميزان الصرفي، تفهم ضمن العلاقة الرابطة بين العلامة والصيغة التي وضعها الصرفيون قياساً فيرى أن العلامات التي ترد في النطق قد تخضعها ظروف القواعد التي تحكم تأليف الأصوات وتجاورها في اللفظ؛ لمغايرة بنية الصيغة مغايرة ترجع إلى ظواهر الإعلال أو الإبدال أو النقل أو الحذف^(٣)، أي: أن الكلمة تتفاعل أصواتها مع بعضها بعضاً، ممّا يحدث تغييراً في بنية الكلمة الأصلية، فتكون العلامة بهذا مغايرة لبنية الصيغة «فلا يكون بينهما التوازي المتوقع من حيث عدد الحروف ونسق الحركات، فلو أردنا والحالة هذه أن نقابل أصواتها الصحيحة بحروف صحيحة، وأصوات حركاتها وعللها بحركات وعلل لوصلنا إلى تصوير هيكل الكلمة تصويراً قد يختلف عن مبنى الصيغة»^(٤)، ومثال ذلك: الأمر من باب ضَرَبَ (فَعَلَ يَفْعَل) هي (افْعَل) (يقول: «إذا أخذنا الفعل (وقى) وهو من أفعال هذا الباب وأردنا أن نصوغ فعل الأمر منه على مثال (افعل) (لوجدنا هذا الفعل يؤول إلى (ق)، فإذا أردنا أن نقابل الحرف الوحيد الموجود من هذا الفعل بنظيره في الصيغة لوجدنا أن

(١) ينظر: محاولة السنية في الاعلال، أحمد الحموع: ٣، المجلد العشرون، مجلة عالم الفكر الكويت، ديسمبر ١٩٨٩م: ١٧١، ودراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٦م: ١٦٩.

(٢) ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد: ١٧٠.

(٣) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ط/٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م: ١٣٣.

(٤) المصدر نفسه.

ما يقفُ بإزائه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (ع) فإذا سألنا أنفسنا: من أي الصيغ هذا الفعل (ق)؟ لقلنا دون ترددٍ إنَّ صيغته هي صيغة (أفعل)، فإذا سألنا: فما بالُ هذه الصيغة المكسورة تقف هنا بإزاء الفعل في صورته النهائية؟ فإنَّ الجوابَ هو أنَّ هذه العين المكسورة تمثل "الميزان ولا تمثل الصيغة"^(١)، معنى هذا أنَّ الميزان هو الصورة التي وُجدت عليها الكلمة دون البحث في أصلها، أمَّا الصيغة فهي الباب الذي تنتمي إليه الكلمة في الأصل قبل الحذف والتغيير الذي طرأ عليها، أي: صيغة أمر (وقى) هي (افعل) أمَّا ميزانه فهو (ق).

فالصيغة عنده عبارة عن مبنى صرفي، تنتمي إلى علم الصرف، أمَّا الميزان فهو عبارة عن مبنى صوتي، ينتمي إلى علم الأصوات، والتفريق بين الصيغة والميزان له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات^(٢). فالصيغة هي علامة صرفية، أوجدها الصرفيون تبعًا لأصل الباب، أمَّا الميزان الصرفي فهو وزن المثل الذي نطق به المتكلم، الذي تتحكم فيه الظواهر الصوتية، فهو تحقق فعلي للصيغة في كلام أهل اللغة.

والنتيجة والحلُّ عند المحدثين هي البنية المقطعية بدل الميزان الصرفي، فبعد أن أطلع الباحثين العرب على الدراسات الغربية الحديثة نجدهم قد انقسموا إلى فريقين فريق غرَّته تلك الدراسات بأثوابها البراقة المزركشة فحاول أن يلبسها للعربية وقد غاب عن علمه أنَّها لا تناسبها؛ لغفلة منه، كالذين دعوا إلى ترك الوزن الصرفي واعتماد الوزن الإيقاعي أو البناء المقطعي للبنية العربية.

وهناك من أفاد إفادةً مثمرةً من خير تلك الدراسات فحاول أن يزيل عن كاهل أبناء العربية، والأولى أن نقول متعلمها من غير العرب؛ لأنَّ العرب لا بدَّ أن تكون معرفتهم بلغتهم سليقةً، لا حفظ قواعدٍ وأمثلةٍ ما، يعانون منه من تصورات ومخيلات وتأملات فلسفية أسبغها منطق أرسطو وسباق العلماء في إبراز عضلاتهم أمام الطلاب بابتكار الغريب والصعب وما يستغل على الإفهام إلا بعد طول تأملٍ ورويةٍ كابتنكار الوزن الإيقاعي (مفاعل) لبناء الجمع، فدعى أولئك المخلصون إلى ترك الوزن الإيقاعي والإيقاع على الوزن الصرفي لبناء الكلمات العربية لأن ذلك الوزن يجد وراءه تعليقات وتأويلات فلسفية أصول مقدرة على الدرس الصرفي، الطالب والمدرس في غنى عنها^(٣).

تلك البنية تصلح للدراسات الغربية فقط؛ لأنها تبني كلماتها على طريق (السوابق واللواحق) وليس لديها أوزان ثابتة مطردة للأسماء والأفعال كالعربية لذا فالطريقة الوحيدة الناجحة لديها هي البنية المقطعية ولكن اللسانين المحدثين العرب لم يدركوا للأسف هذه الحقيقة، وزجُّوا أنفسهم في مداخل جرَّتهم إلى إيجاد تعليقات وتفسيرات

(١) المصدر نفسه: ١٤٥.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: ١٤٥.

(٣) ينظر: البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة، (أطروحة دكتوراه)، نسرین عبد الله شنوف العلواني، كلية التربية ابن الرشيد/جامعة بغداد، ٢٠٠٣م: ٣١٧.

أخرى مبنيةً على ذلك التفسير المقطعي للكلمة العربية والذي لا يتناسب والوضع العربي، وفيه فلسفة ومنطق واضحين، فالأولى والأنسب للعربية أن تبقى على الأوزان الصرفية المعروفة والمحفوظة في بطون المعاجم والكتب اللغوية القديمة.

ويؤكد هذا قول عبد القادر المهيري: ومن الواضح أنه يجبُ اجتنابُ التحليل المقطعيّ الرامي إلى التمييز بين مجموعات المقاطع المفيدة وتعيين الدلالة التي تفيدها كل مجموعة فلئن كانت هذه الطريقة ناجحة إلى حد ما في لغة مثل الفرنسية فهي لا تجدي نفعاً في العربية؛ لأن الكلمات المعنية لا تحصل بضم عناصر إلى أخرى فيتسنى عزل بعضها عن بعض وتقسيمها إلى أجزاء مفيدة، والالتجاء إلى هذه الطريقة لا يفضي إلا إلى تلاشي الكلمة بدون الفوز بما ننشده من التحليل، ويجبُ كذلك التخلي عن الطريقة التقليدية المستعجلة في النحو العربي والمتمثلة في عزل حروف الزيادة عن الحروف الأصلية واعتبارها حاملة لمختلف المعاني الإضافية التي تستوعبها هذه الكلمات كقولنا مثلاً: إنَّ (الهمزة، والسين) في (استفعل) تفيدان الطلب، وإنَّ التضعيفَ في (تَفَعَّلَ) يفيد التدرج ... الخ .

ولا مجال لتحليل هذه الكلمات إلا باعتبار أصولها من ناحية، ووزنها من ناحية أخرى فعن طريق تصور الحروف الأصول لعزل المعنى البسيط وليس هو نهاية الأمر سوى الحدث، إنَّ معنى المصدر وعن طريق اعتبار الوزن نتمكن من تشخيص المعنى الإضافي المستوعب ذلك أنَّ هذا المعنى الإضافي ليس وليد زيادة حرف أو التصرف في حركة أو حذفها وإنما هو وليد العناصر الحرفية والحركية في تعاقبها وتفاعلها، لأنَّه كما سبق أنَّ لاحظنا لا تنشأ هذه الكلمات بوضع حلقاتٍ تلو أخرى، وإنما بتصرفٍ عميقٍ في العناصر الأصلية والعناصر الإضافية، ومزية استعمال الميزان الصرفي في التحليل أنه يبقى على كيان الكلمة بشخصيتها في شكلٍ نظري يرمز إلى مفاهيم تستوعبها^(١).

والخلاصة .. فيما جرى من مساجلات بين القدماء والمحدثين في المجال الصرفي تسير في الصرف العربي إلى برِّ الأمان اذا ما حملناها بإنصاف فهي كما ذكر الدكتور زهير غازي زاهد: «أمَّا انتقادُ النظريات الصرفية لدى العرب على وفق المناهج اللغوية الحديثة، فلا ينبغي أن يتَّصف بالمبالغة والسخرية، ومن يؤخذ القدماء متصدياً لمنهجٍ صرفيٍّ جديدٍ ينبغي له أن يستقرئ ويتتبع باستقصاء جهود القدماء؛ ليكون حُكمه علمياً دقيقاً»^(٢)، ويعدُّ كتاب الدكتور عبد الصبور شاهين (المنهج الصوتي في البنية العربية) من أهم الأعمال العلمية التي درست الصرف العربي دراسة حديثة فأقام دراسته على معطيات الدرس اللغوي الحديث فهو يرى أنَّ المهم دائماً الوصول إلى

(١) ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي، عبد القادر المهيري، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٩٣م: ١٩٢.

(٢) ينظر: موضوعات في نظرية النحو العربي، موازنة بين القديم والحديث، د. زاهد زهير غازي، دار الزمان، ٢٠١٠م: ٣٨٧-٣٨٨، وينظر العربية واللسانيات العربية واللسانيات، قراءة ناقدة، د. يوسف خلف محل العيساوي، مكتبة الحبيب، ٢٠١٨م: ٦٨.

الحقيقة، ولكن وسيلة الوصول تختلف من عصرٍ إلى عصرٍ، ولقد كانت للأقدمين وسائلهم المناسبة لبلوغ ما ذكروا من الحقيقة. ثُمَّ مضوا إلى مستقرهم تاركين بصماتهم على ما خلفوا من آثار ودراسات، فيها وصف لما عرفوا من الحقيقة من وجهة نظرهم،^(١) ويصف المتشبهين بالقديم بقوله: «وعيب المتشبهين بالقديم في النحو والصرف أنهم يتصورون أنَّ محاولات التجديد هي محاولات هدم لا أكثر، وأنَّ الدنيا سوف تخرب لو اتيح لهذه المحاولات أن تُحقق نجاحاً أو تبلغ هدفاً، وما أشبه القديم في هذه المضمار بمارد عملاق يقف على ساقين من حطب ويوشك أن يتهاوى من أول لمسة، ولذلك وضع أربابُ القديم أصابعهم في آذانهم واغمضوا أعينهم عن كل جديد»^(٢)، فهو يرى أنَّه لا يوجد مانعٌ بل هو من الضروري أن نتناول علم الصرف بالمفهوم الحديث، وبالمنهج الذي يربط بين فروع علم اللغة. فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة دون أصواتها ومقاطعها وعلاقة الصوامت (السواكن) بالحركات، ؛ لأنَّ كل تغيير تتعرض له هذه البنية ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية في الممارسات الكلامية، على مستوى الأفراد الناطقين باللغة، ولذلك نبدأ بدراسة الكلمة في عناصرها الأولية.^(٣)، والفصل إلى ذلك ما أورده استاذنا الدكتور غانم قدوري الحمد بقوله: «ولا أشكُ في اخلاص أستاذي الدكتور عبد الصبور شاهين وصدقه في دعوته، ولكنني أحسبُ أنَّه قد بالغَ في تصوير تراثنا القديم وبالغ في دعوته إلى هدم ذلك التراث، ولا شك أنَّ فيه أشياء قد لا نحتاجها في حياتنا اللغوية المعاصرة، وقد تكون هناك بعض القضايا التي تحتاج إلى إعادة نظر ولكن شتان بين الدعوة إلى هدم القديم وإخلال بناء جديد مكانه، وبين الدعوة إلى إعادة قراءة ذلك التراث وكتابته بصورة تحافظُ عليه وتخلصه من نقاط الضعف، وتغذيه بأسباب القوة والحيوية لمواجهة متطلبات الحضارة والحياة اليومية»^(٤).



(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م: ٦.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين: ٧.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين: ٢٥.

(٤) أبحاث في العربية الفصحى، د. غانم قدوري حمد، دار عمار، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م: ٢٧٠.

المبحث الثاني

تطبيقات الافتراض الصرفي

أولاً: الافتراض الصرفي في الاعلال والابدال:

الإعلالُ لغةً: (العلُّ، والعللُ: الشربةُ الثانيةُ، وقيل: الشربُ بعد الشربِ تبعاً، يقال: علل بعد نهل... ابن الأعرابي: علَّ الرجل يعلُّ من المرض، وعلَّ يَعِلُّ وَيَعِلُّ من علل الشراب) (١).

اصطلاحاً: «التغييرُ، والعلَّةُ تغييرُ المعلولِ عمّاً هو عليه، وسميت هذه الحروف حروف علةٍ لكثرة استعمالها» (٢)، وعرفه الشريف الجرجاني بأنّه: «تغيير حرف العلة للتخفيف» (٣)، ولشعوره بإشكالية التعريف أردفه بشرح له قائلاً: «فقولنا (تغيير) شامل له ولتخفيف الهمزة والابدال، فلما قلنا (حروف العلة) خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة كـ (أصيال) من (أصيلان) لقرب المخرج بينهما ولمّا قلنا للتخفيف خرج نحو (عالم) في (عالم) فبين تخفيف الهمزة والاعلال مباينة كلية؛ لأنّه تغييرُ حرف العلة، وبين الابدال والاعلال عمومٌ وخصوصٌ من وجه؛ إذ وجدنا في (قَالَ)، ووجدنا الاعلال بدون الابدال في (يقول) والابدال بدون الاعلال في (أصيلان)» (٤). وذلك كقولهم: إنّ (الواو والياء) إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا (ألفاً) مثل: (قال) أصلها (قَوَلَ)، و (باع) أصلها (بَيْعَ)، وغير ذلك من الألفاظ (٥).

فالأصل الصرفي في (قال، وباع) هو (قَوَلَ، وبَيْعَ)، ولكن الصرفيين لم يبينوا لنا سبب هذا القلب علماً أنّ مخرج كل صوتٍ من هذه المصوتات الثلاثة (الألف، الواو، الياء) مختلفٌ عن مخرج الآخر، وإنّهم أيضاً لم يخبرونا من أين جاءوا بهذا الأصل الذي بنوا عليه نظرياتهم؟ لأنّ لغة العرب لم تعرف هذا النوع من الألفاظ، ولم تردّ لها

(١) لسان العرب، لابن منظور: ٤٦٧/١١ علل.

(٢) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ) تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١/١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م: ٥٤/١٠.

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١/١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م: ٢٤.

(٤) المصدر نفسه: ٢٤.

(٥) ينظر شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش: ٢١٨.

أشبهه في أخواتها الساميات، علماً بأن اللغويين لم يلتفتوا إلى اللغات السامية الأخرى^(١)، وهذا الرأي ليس جديداً فترى ابن جني يعقد باباً في خصائصه أسماء: (باب في الرد على من ادعى على العرب) يقول فيه: «هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته. وذلك كقولنا: الأصل في قام قَوْمَ وفي باع بَيْعَ وفي طال طَوَّلَ... فهذا يومهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - ممّا يدّعي أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد، قَوْمَ زيد، وكذلك: نوم جعفر، وطَوَّلَ محمد، وشَدَّدَ أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوه، وليس الأمر كذلك بل بضده. وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه. وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر»^(٢)، وهذا الكلام والأصل المفترض أوقعهم في تعقيدات عبر بعض الكلمات التي تحققت بها شروط الإعلال إلا أنها لم تُعل، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾^(٣)، وقال لبيد بن ربيعة من الوافر:

إذا اجْتَمَعَتْ وَأَحْوَدَ جَانِبَيْهَا وَأَوْرَدَهَا عَلَى عُجْ طُـوَالٍ^(٤)
وسيبويه يورد ذلك في كتابه فيقول: «وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلة ممّا أسكن ما قبله... وذلك نحو قولهم: أجودت، وأطولت، واستحوذ... بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في فاعلت، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير»^(٥)، وتعليل ذلك عند أغلب الصرفيين والفراء: أن العدول عن الإعلال جاء تنبيهاً لأصل هذا الأفعال وبابها^(٦)، وقد علل ذلك ابن جني بقوله: «ذلك تنبيه على الباقي ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة وهذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية»^(٧)، أمّا بعض المحدثين فيرون الإعلال إنمّا وجد لتهديب الكلمة بالإصلاح أو الحيلة التي اخترعها العربي ليصحح بها مسار لغته ومن الطبيعي أن لا تتم عملية الإعلال دفعة واحدة كما يقرر

(١) ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال، احمد الحمو: ١٧٠.

(٢) الخصائص، لابن جني: ٢٥٧/١-٢٥٨.

(٣) سورة المجادلة من الآية: ١٩.

(٤) ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، تقديم: د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١/ ١٤١٤-١٩٩٣م: ١٦٢.

(٥) الكتاب، لسيبويه: ٣٤٦/٤.

(٦) ينظر: المقتضب، المبرّد (ت ٢٨٥ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م:

٩٨/٢، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت: ٣١١ هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط ١/ ١٤٠٨ هـ -

١٩٨٨م: ١٤٠/٥.

(٧) المنصف، لابن جني: ٢٧٧/١.

ذلك علماء الصرف؛ ولكنها مرت بخطوات تاريخية واجتماعية كان للزمن فيها أثر كبير^(١)، وقد جرت في العصر الحديث محاولات شتى لتبسيط الإعلال على يد مجموعة من الباحثين إذ يرى فريق أن الأفعال المعتلة ذات أصول ثنائية وليست ثلاثية، وإن أصل (قال) هو (قل)، وأصل (يقول) هو (يقل)، وإنما جاءت الألف في (قال)، والواو في (يقول)، من إطالة الصوت الداخلي القصير، أي حركة (القاف)، مما جعل هذا الأفعال تدخل في نظام الفعل الثلاثي^(٢)، إضافة إلى الرأي الأول الذي أسلفناه وجرى محاولة أخرى على يد الدكتور عبد الصبور شاهين جمع فيها بين الرأيين السابقين، واقترب بذلك كثيراً من الحقيقة، فوجد أن أصل (قال) هو (قَوَلَ) وإنما سقطت الواو في الأصل مما أدى إلى التحام المصوتين القصيرين (الفتحة على القاف، والفتحة على الواو)، في مصوت طويل واحد وهو الألف باعتبار أن المصوت الطويل يعادل مصوتين قصيرين، أي: أن حرف المد يعادل حركتين قصيرتين، وقد مثل لذلك بالكتابة الصوتية أن (قَوَلَ) هي: (ق- / و- / ل-)، فإذا سقطت الواو وهي القاعدة اتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها، فصارت الكلمة (قال = ق- / ل-)، وكل ما حدث هو اسقاط الواو للتخلص من ثلاثية المقطع في (قَوَلَ) واستبدال مصوت طويل بذلك وهو الألف^(٣).

فهو يجمعُ بفكرته هذه بين الأصل المفترض وبين فكرة المصوتات القصيرة، وتحولها إلى الطويلة.

ويرى بعض المحدثين أن مشكلة الأصول المفترضة ستبقى ما دما نعتد في دراستنا على الجانب المعياري التقليدي، ولكننا نستطيع التخلص منها عندما نفهم أن الاعلال مظهر فني ابتدأه العربي ليخفي به عورة الكلمة وضعفها وهو بعد ذلك طريق إلى التيسير والتخفيف، كما أنه يمثل آخر مرحلة للعمل المتطور وإما النطق بالكلمة مصححة فهو الأصل، ولا بد من دراسته دراسةً تعتمد على ذوق اللغة وتاريخ مفردتها وتطورها، مكتفين بالجانب الوصفي وحده الذي يجنبنا التعقيد والتكلف والحيرة والتردد^(٤).

الاببدال: لغةً: مصدر أبدل الشيء بغيره، وتبديل الشيء: تغييره^(٥)، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ﴾^(٦).

(١) بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي، أحمد الجندي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م: ١٤٥.

(٢) ينظر: محاولة ألسنية في الإعلال، أحمد الحمود: ٧٣٩.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين: ٨٢، ٨٥.

(٤) بين الأصول والفروع، أحمد علم الدين الجندي: ١٤٣.

(٥) ينظر: أساس البلاغة، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل، الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١/ ١٤١٩هـ.

١٩٩٨م: ٣٢، بدل، و مختار الصحاح، أبو بكر الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - بيروت،

١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م: ٣١، بدل، ولسان العرب، لابن منظور: ٤٨/ ١١، بدل.

(٦) سورة إبراهيم، من الآية: ٤٨.

وجاء في الاصطلاح معنى البدل: «أن تقيم حرفاً مقام حرفٍ في موضعه إمّا ضرورةً، وإمّا استحساناً»^(١). والسبب في جعل الحرف موضع الحرف الآخر، هو لدفع الثقل^(٢)، فالغرض من الإبدال هو إرادة الخفة والمجانسة^(٣).

ويرى علماء اللغة أن عملية الإبدال ارادية، يأتي بها الشخص متى أراد، وحيثما شاء وهناك عدة عوامل دعت إلى ظاهرة الإبدال بعضها يرجع إلى أسباب داخلية ذاتية في الحروف نفسها، وبعضها الآخر يرجع إلى أسباب خارجية^(٤)، ومن الأسباب الداخلية ظاهرة التشابه وفيها تتأثر أصوات الكلمة وتتفاعل مع بعضها البعض وذلك كما في (تاء الافتعال)، ومن الأسباب الخارجية أخطاء الأطفال وأمراض الكلام، والتصحيح... الخ^(٥).

«ويحقق التغيير في الأصوات اقتصاراً في الجهد، وخفةً في النطق، ويسراً وسهولة في تناغم الأصوات بعضها مع بعض حين اخراجها من مخرجها في الجهاز النطقي، ومع ذلك فإن جميع ما يجري هو تحت نظام المخالفة والمماثلة، أمّ المخالفة فمثل كلمة (دينار) وإبدال حرف من (دinar)، والمماثلة مثل (زهر) عند صياغة (افتعل) فنقول (ازتهر)، التاء وهي صوت مهموس بعد الزاي وهو صوت مجهور، فلا بد أن ترتفع بصوت تاء في الصفة»^(٦) إلى صوت الزاي؛ ليتقارباً فتحول حينئذٍ إلى الدال فتصبح (افتعل)، و «نص كثير من اللغويين على أنه لا بد من وجود علاقة صوتية بين الصوتين المبدلين لكننا نجد -من خلال هذا الواقع اللغوي - أصواتاً وقع بينها إبدال وليس بينهما علاقة صوتية»^(٧).

ومن المواضع التي ذكرها الصرفيون في إبدال (فاء افتعل) (تاء) إذا كانت (واواً أو ياءً) أصليةً فإنما تقلب (تاء) وتدغم في (التاء) التي بعدها^(٨)، قال المبرّد: «اعلم أنك إذا قلت افتعل ومفتعل وما تصرف منه فإن الواو من هذا الباب تقلب فيه تاء... وإنما فعلوا ذلك لأن التاء من حروف الزوائد والبذل... فلما صرت إلى افتعل من الواو كرهوا

(١) شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش: ٢١٣.

(٢) ينظر: التعريفات، للجرجاني: ١٢.

(٣) ينظر: المشكلات اللغوية في القراءات القرآنية، د. خولة تقي الدين (رسالة ماجستير)، خولة تقي الدين الهلالي، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٦٩م: ١٩٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٣/١.

(٦) ينظر: مباحث في علم اللغة واللسانيات: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط١/، بغداد، ٢٠٠٢م: ١٠٠.

(٧) الإبدال وعلاقته بعلم الأصوات، مثنى جاسم محمد، مجلة كلية الآداب/جامعة بغداد، العدد: ١٠١/١٢/٢٠١٤م: ١٠٤.

(٨) ينظر: المقتضب، للمبرّد: ٩١/١، والأصول في النحو، ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م: ٢٦٨/٣-٢٦٩.

ترك الواو على لفظها لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها وكانت بعدها تاء لازمة فقلبوها تاء وأدغموها في التاء التي بعدها وذلك قولك اتعد واتزن ومُتَعِد ومُتَزِن ومُتَجِل من وجلت ^(١). وكذلك الأمر بالنسبة لـ (اتزن او تزن)؛ لأنه من الوزن.

قال ابن عصفور: « فنقول على هذا في: اتعد وأمثاله: إنه كان الأصل: اوتعد، فحذفت الواو وأبدل منها تاء ^(٢)، والإبدال في هذه مواضع واجب، وإنما وجب ذلك لأن (الواو) صوت ضعيف يخضع إلى السباق الحركي، أي: إنه يتأثر في حركة ما قبله، فيلزم في (اوتعد) أن يقال: (ايتعد)، وإن كانت حركة ما قبله الفتح للزم أن يُقلب (ألقا)، أو (واوا) إن كان ما قبله مضمومًا، فهي لا تثبت على حال واحدة؛ لذلك أبدلوا محلّه صوتًا قويًا لا يتأثر في خضوعه إلى سياقات مختلفة ^(٣)، أي إنهم « أبدلوا حرفًا أجلد منها لا يزول، وهذا كان أخفّ عليهم » ^(٤).

فالعلة في هذا الانتقال عن الأصل المفترض هي كراهة الخروج من الكسر إلى الضم، التي تبنى عن ضعف (الواو) بعد (الياء)، أو (الضمة) بعد (الكسرة)، وبينها المبرّد بقوله: « فإن كان الثالث من (يفعل) مضمومًا ابتدأت مضمومة وذلك لكراهيتهم الضم بعد الكسر حتى أنه لا يوجد في الكلام إلا أن يلحق الضم إعرابًا نحو قولك فخذ كما ترى فكرهوا أن يلتقي حرف مكسور وحرف مضموم لا حاجز بينهما إلا حرف ساكن » ^(٥).

وقد أرجع سيبويه سبب هذا الإبدال إلى ضعف الواو ^(٦)، ف« الواو تضعف ضمن هذا النسق الصوتي مما يؤدي إلى إبدالها بما يماثل ما بعدها، وعلى هذا الأساس يتوافر المناخ الصوتي المناسب للإدغام، ولاسيما البديل الصوتي (لـ الواو) إنما هو تاء ساكنة، والتاء التالية لها متحركة فيتحقق شرط الإدغام » ^(٧)، فصارت الكلمة: (مُتَعِد م — ت / ت — ع / د)، وأضاف المبرّد سببًا آخر لإبدال الواو تاء هو وجود مناسبة صوتية بين الحرفين، ولقرب مخرج الواو من التاء فقال: « وإنما فعلوا ذلك لأن التاء من حروف الزوائد والبدل وهي أقرب الزوائد من الفم إلى

(١) المقتضب، للمبرّد: ٩١/١.

(٢) الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، تح: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط ١/ ١٩٩٦م: ٣٤/١.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تح: د. حسن هندراوي، دار القلم- دمشق، ط ٢/ ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م: ١٥٩/١، والممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور: ٢٥٦، وشرح الشافية، رضي الدين الاسترابادي: ٥٩/٣، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت: ٤٣٧/٤.

(٤) الكتاب، لسيبويه: ٣٣٤/٤.

(٥) المقتضب، للمبرّد: ٨١/١، وينظر: الكتاب، لسيبويه: ٣٣٥/٤، والمنصف، لابن جني: ٨٢.

(٦) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٣٣٤/٤.

(٧) التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث (قراءة في كتاب سيبويه)، د. عادل نذير: ٣٥٤.

حروف الشّفة»^(١)، ولكونها قريبة المخرج من (الواو) أبدلت - أعني الواو - تاء ثمّ أدغمت في التّاء التي بعدها^(٢)، أمّا الرّضيّ فقد جعل الجامع في إبدالها فضلاً عن المناسبة في المخارج اجتماعهما في الصّفة وهي الهمس^(٣)، ويبدو أنّه قد توهم في ذلك فظنّ أنّ الواو مهموسة كالتّاء وهي ليست كذلك عند غيره من اللّغويين^(٤)، وعلّل الأشموني هذا بقوله: «لُعسر النّطق بحرف اللّين السّاكن مع التّاء لِمَا بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف؛ لأنّ حرف اللّين من المجهور والتّاء من المهموس»^(٥).

وعلى الرّغم من أنّ الدّرس الصرفيّ القديم قد أدرك ضرورة وجود علاقة صوتيّة بين الحروف المبدلة بعضها من بعض كالتّقارب في المخرج، لكنّ هذه العلاقة تبدو ضعيفة، فإذا أمكن قبول هذا التّفسير لإبدال (الواو) أو قلبها (تاءً)، فكيف يفسر إبدال (الياء) (تاءً)، وهل ثمة تقارب في المخرج بينهما؟^(٦)

أشار سيبويه بقوله: «والياء توافق الواو في افتعل في أنّك تقلب الياء تاءً في افتعل من اليبس، تقول: اتّبس ومتّبس، ويتّبس؛ لأنّها قد تقلب تاءً، ولأنّها تضعف ههنا فتقلب واواً لو جاءوا بها على الأصل في مُفْتَعَل وافتعل وهي في موضع الواو وهي أختها في الإعتلال، فأبدلوا مكانها حرفاً هو أجلد منها حيث كانت فاء، وكانت أختها فيما ذكرت لك، فشبهوها بها»^(٧)، وحكم إبدال الياء في افتعل وعلته مماثل لما جرى في إبدال الواو في افتعل، إذ إنّ عمليّة الإبدال تضمّنت أصلاً مفترضاً غير منطوق به؛ لأنّ الأصل الافتراضيّ لـ اتّبس: يبتس، وأصل متّبس: ميتبس وأنّ هذا الإبدال متأتّ من وقوع الواو بعد الكسرة، فحملت الياء عليها؛ لكونها مشبّهة بها فقال الرّضيّ: «تبدل التّاء من الواو والياء... أمّا إبدالها من الواو والياء فلازم في نحو: اتّعد، واتّسر؛ لأنّ أصلهما: اوتّعد و ايتّسر؛ قلبت الواو والياء تاءً وأدغمت التّاء في التّاء، فصارا: اتّعد، واتّسر»^(٨). وذكر المبرّد أنّ العرب من أهل الحجاز لا يبدلها تاءً ولكنّ الأصل الأبدال فيقولون: ايتّزن الرجل ويَقُول ايتّبس إذا أرادوا افتعل من اليبس ثمّ يقيسون عليه، لكن الأصل

(١) المقتضب، للمبرّد: ٩١ / ١.

(٢) ينظر: سر صناعة الاعراب، لابن جني: ١٥٨ / ١.

(٣) ينظر: شرح الشافية رضي الدين الاسترابادي: ٨٠ / ٣.

(٤) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٤٣٣ / ٤، وسر صناعة الاعراب، لابن جني: ١٤٨ / ١.

(٥) منهج السالك: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن، نور الدين الأشموني (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط / ١: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م: ١٣٣ / ٤.

(٦) ينظر: دراسات في علم اصوات العربية، د. داود عبده: ٣٨ / ١.

(٧) الكتاب، لسيبويه: ٣٣٨ / ٤، وينظر: المقتضب، للمبرّد: ٩٢ / ١.

(٨) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي: ٨٧٠ / ٢.

في ذلك الإبدال^(١).

أمّا المحدثون فآمنوا بالأصل المفترض الذي تقمصه البناء اللغوي في المرحلة الافتراضية، لكنهم وقفوا على تباين من التحوّلات اللازمة بعد إنكار بعضهم التفسير القديم للإجراءات اللغوية، فيتخيّل لي أنّ الواقع الصرفيّ الصوتي لا يجيز، الإبدال أو المماثلة بين الصّوتين المتجاورين إلّا إذا تقاربا في المخرج أو اتّحدا أو كانا من مجموعة واحدة من الصّوامت أو الحركات فلا يجوز القول بإبدال الواو والياء تاء لبعدهما بين (الواو والياء) من جهة و(التاء) من جهة أخرى فـ(الواو والياء) صوتان مجهوران و(التاء) صوت لثوي انفجاري مهموس، ومن حيث المخرج فـ(الواو) طبقيّة و(الياء) غاريّة و(التاء) أسنانيّة لثويّة فهما مختلفان صفة ومخرجا ولا يصحّ الإبدال بينهما لذا فإن ذلك ليس من باب الإبدال بل هو من باب الحذف والتعويض الموقعي فقد حذفت (الواو) أو (الياء)؛ لاستثقالهما في هذا الموقع وجرى التعويض عنهما بتكرار (التاء) النبريّة فالتاء هنا وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال لا غير^(٢).

ويوجد سبب آخر أضافه الطيّب البكوش لهذا الإبدال وهو « ثقل الواو الساكنة بعد كسر^(٣) » إذ إنّ لم يبتعد عن تعليل القدماء لهذا الإبدال لكنّه لم يذكر طريقة التحوّل لهذه الأصوات سواء أكانت بالإبدال على نهج القدماء أو بالإسقاط والتعويض كما سار عليه بعض المحدثين^(٤)، وقد ذهب د. داود عبده في معالجة هذه المسألة، إذ رأى في بناء افتعال قلبا مكانيا، وإنّ أصله المفترض اتفعل، ودلّ على ذلك بوجود اتفعل في بعض اللغات السامية، وإنّ القياس في إضافة حروف الزيادة أن تتصدّر الفاء، نحو: أفعل، وانفعل، واستفعل، وكذلك اتفعل، فأصل اتقد عنده: اتوقد ثمّ وضعت التاء موضع الواو فصارت: اتوقد، ثمّ أبدلت الواو تاء وأدغمت في الثانية؛ لأنّ المماثلة بين الصّاح في العربيّة هي مماثلة خلفيّة غالبا^(٥)، وسمّى المحدثون إبدال التاء من فاء الافتعال في هذا الموضع بالتأثر الرجعي، أو التماثل الرجعي، إذ يؤثّر الحرف الثاني في الأوّل^(٦).

(١) ينظر: المقتضب، للمبرّد: ٩٢/١.

(٢) ينظر: خواطر وآراء صرفية، فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية، عدد ٤٧، تموز - كانون الأول ١٩٩٤م: ٢٠-٢٦، والمنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين: ٢١٠-٢١١، والأصل المفترض في العربية (دراسة لغوية)، رعد عبد الحسين: ٧٢.

(٣) التصريف العربي التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيّب البكوش، تونس، ط ٣، ١٩٩٢م: ٦٨.

(٤) ينظر: الأصل المفترض في العربية (دراسة لغوية)، رعد عبد الحسين: ٧٣.

(٥) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبده، مؤسسة الصباح، ٢٠١٠م: ١٣٧/١.

(٦) ينظر: علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل: ٤٣٣.

ونجد إشارتين لعلماء اللغة العرب القدماء تخصان حصول هذا النوع من التأثير، الإشارة الأولى: في قول المبرّد: «وإن كان الأول أشدّ تمكُّناً من الذي بعده، وتقارباً تقارباً ما يجب إدغامه، لم يصلح إلّا قلب الثاني إلى الأول»^(١). أي: إنّ تأثير الصوت اللاحق في السابق أكثر من تأثير السابق في اللاحق في الكلام العربيّ إنّ لم تكن في السابق خواصّ تخرق هذه القاعدة. والإشارة الثانية في قول ابن جنّي: «يبدل الأول للثاني أبداً. هذا هو المطرّد»^(٢)، أي: تأثير اللاحق في السابق والطراد يكون مسوّغاً لهذا الافتراض.

فإذا جاءت (الواو) بوصفها صامتاً ضعيفاً في صيغة (افتعل) فإنّها تُبدلُ (تاء) وتُدغمُ بـ(التاء)؛ ليحصل الإدغام، ثمّ إنّ «اختيار التاء لتهيئاً سبب الإدغام وليس الإدغام هو سبب هذا الإبدال»^(٣). ويمكن اعتماد النظرة الحديثة في تحليل البنية المفترضة بأنّ الصّائت الطويل /ـُـ/ تعرّض إلى الانشطار في الأصل المفترض (موتعد)، وتكوّن نتيجة ذلك مزدوج هابط أي /ـُـو/ فأصبح الجزء الثاني منه أكثر ضعفاً فأبدل بحرف يماثل الحرف الذي يليه فصار (مُتّعد) ثمّ أدغم الحرفين، لأنّ الحرف الأول ساكن والثاني متحرك فصار (مُتّعد)^(٤) ويمكن توضيح ذلك:

م - /ـُـ/ ت - /ـَـ/ ع - د

م - /ـُـو/ ت - /ـَـ/ ع - د

م - /ـُـ/ ت - /ـَـ/ ع - د (= مُتّعد) .

ثانياً: الافتراض الصرفي في المشتقات:

• حذف الواو في المصدر (عدة) والتعويض بالتاء

ذكر القدماء حذف (الواو) من مصدر الفعل الثلاثي المعتلّ (الفاء) بـ(الواو) الذي يكون على وزن (فَعَلَه) لغير الهيئة، إذا لم يكن مضارعه مفتوح العين فقالوا: وَعَد - يَعد - عِدَة، وزن - يَزن - زَنَة^(٥)، كما قال المبرّد: «إنّ بنيت

(١) المقتضب، للمبرّد: ١٧٣/١.

(٢) المنصف، لابن جني: ٣٢٨/٢.

(٣) منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين، د. أحمد عمارة، المملكة العربية السعودية، ط ٤، ١٤٠٨هـ: ١٤٨.

(٤) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث (قراءة في كتاب سيبويه)، د. شعبان عوض: ٣٥٤.

(٥) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٣٣٧/٤، والمقتضب، للمبرّد: ٨٨/١، والأصول في النحو، لابن السراج: ٢٧٦/٣، التكملة، لأبي علي الفارسي، تح: د. كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٩٨١م: ٥٦٧، والمنصف، لابن جني: ٢٠٠/١، الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور: ٤٢٦، وشرح الشافية، رضي الدين الاستراباذي: ٨٨/٣-٨٩، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م: ٢٣٩/١، والنحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف-مصر، ط ١٥، د.ت: ٧٣٦/٤، التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤م: ١٧٦، والإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، د.

المصدر على (فَعْلَة) لزمه حذف الواو؛ وكان ذلك للكسرة في الواو، وإنَّه مصدر فعل معتل محذوف . وذلك قولك: وعدته عِدَّة، ووزنته زِنَة، وكان الأصل وِعْدَة، ووزنته، ولكنَّ القيت حركة (الواو) على (العين)؛ لأنَّ (العين) كانت ساكنة، ولا يبتدأ بحرف ساكن»^(١).

عبرَ هذا النَّصَّ نجد إنَّ المبرِّد وَضَعَ شروطاً لبيان سبب حذف الواو في المصدر المفترض (وِعْدَة) لعلَّ من أهمِّها^(٢):

١. أن يكون المصدر على زنة (فَعْلَة) .
 ٢. مجيء الواو مكسورة في المصدر (وِعْدَة)، وهو أصل مفترض .
 ٣. حمل المصدر على فعلٍ معتل الفاء بالواو، وهذا ما لا نجده متحققاً في الأسماء، إذ قال المبرِّد « لو بنيت اسماً على (فَعْلَة) غير مصدر لم تحذف منه شيئاً؛ نحو قولك وجهة؛ لأنَّه لا يقع فيه فعلٌ يَفْعَل، وإن كان في معنى المصادر »^(٣)، فذكر المبرِّد امتناع حذف الواو في الاسم كما أنَّ اللُّغَوِيَّينَ قد اضطربوا في الأسماء التي تكون فاؤها واواً فقالوا: الواو تثبت في الأسماء وتحذف من نحو: (وَلِدَة) فيجوز أن نقول: (لِدَة) كَعِدَة وكان سيبويه قد أشار إلى ذلك، فقال: « فأما في الأسماء فتثبت، قالوا: وَلِدَة، وقالوا: لِدَة، كما حذفوا عِدَة ... فإن بنيت اسماً من وَعَدَ على فَعْلَة: قلت: وِعْدَة، وإن بنيت مصدراً قلت: عِدَة »^(٤) وقال ابن جنِّي « إنَّك إنما كنت تحذف في (عِدَة، وزِنَة)؛ لأنَّهما مصدران فعليَّين محذوفين الفاءين، فأجريت على المصدر حكم الفعل، وأنت إذا بنيت اسماً لا مصدرًا صحَّ ... ألا ترى إلى صحَّتْها في (وِعَاء، وِشاح، وِجاح) وما أشبه ذلك، لأنَّها ليست مصادر »^(٥).
- ربَّما جيء بالتَّصحيح في الأسماء لتمييز الاسم عن المصدر المشتق من الفعل (وَعَدَ) ولولا التَّصحيح لحدث التباس بينهما

ويمكن توضيح الافتراض في المصدر (عِدَة) و (زِنَة) على وفق ما نصَّ عليه المبرِّد كما يأتي:

وَعَدَ: / و _ ع / د _ / المصدر المفترض

وِعْدَة: / و _ ع / د _ / ت _ ن / الواو مكسورة تحذف لثقل الكسرة مع الواو فتصير عِدَة: / ع _ د _ / ت _

عبد الحق أحمد محمد الحجِّي، مركز البحوث والدراسات، بغداد، ط ١، ٢٠٠٨ م: ٣٢٢، والدرس الصوتي عند ابن عصفور (رسالة ماجستير)، سعيد محمد اسماعيل، إشراف أ.د. محمد جواد النوري، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ١٤٢٣-٢٠٠٢ م: ٢٦٩.

(١) المقتضب، للمبرِّد: ٨٨/١-٨٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٩/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٨٩/١.

(٤) الكتاب، لسيبويه: ٣٣٧/٤، وينظر: المصدر نفسه: ٣٣٦/٤.

(٥) المنصف، لابن جنِّي: ١٩٧/١.

ن / فحذفت الواو في المصدر المقدّر كما تحذف من الفعل المفترض (وعد) وتنقل حركة الواو على العين فيصير المصدر (عِدَّةً) ^(١): ع / د _ / ت _ / ن / وكذلك الأمر بالنسبة لـ (زَنَّة):

وَزَنَ: / و _ / ز _ / ن _ / المصدر المفترض وَزَنَةٌ: / و _ / ز _ / ن _ / ت _ / ن / تحذف الواو فتصير: زَنَةٌ: / ز _ / ن _ / ت _ / ن _ / ز _ / ن _ / ت _ / ن _ / فـالمصدر وقع فيه الحذف لأنّهم أعلّوه كفعله، من نحو عِدَّة، و زِنَة والأصل المتخيل (وَعِدَّة، و وَزَنَة)، واشترط المبرّد وجود (الهاء) فيه بعد الحذف لأنّها لابدّ منها فإذا لم تكن فلا يقع الحذف بقوله: «والهاء لازمة لهذا المصدر، لأنّها عَوْضٌ ممّا حذف ... فإن اعتل المصدر لحقته الهاء عوضاً لما ذهب منه ...» ^(٢)، والعوّض هو وضع حرف في غير مكان الحرف المعوّض عنه، ووضع حرف في غير مكان الحركة المعوّض عنها ^(٣).

وذكر سيبويه أنّ الحذف والتعويض ممّا يعرض في اللفظ قال: «اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويُعَوِّضُونَ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً ...» ^(٤). إذ يتم التعويض عن طريق خطوات تتمثل بوجود أصل مُقدّر (مفترض) حُذِفَ وعوّض عنه بحرف آخر ^(٥).

والتعويض بابٌ واسعٌ في العربية خَصَصَ له ابن جنّي باباً أسماه: «باب زيادة حرف عوضاً من آخر محذوف» ^(٦) وبين في هذا الباب: أنّ الحرف يحذف ثم يجيء بآخر زائداً عوضاً عن المحذوف وهو على ضربين: أحدهما أصلي والآخر زائد فالأصلي ثلاثة أضرب، فاء وعين ولام، فأما ما حُذِفَ فإؤه وجيء عوضاً عنهما فباب فعلة في المصدر نحو عِدَّة، شِيّة، جهة والأصل وعدة وشيّة وجهة ... وممّا حذفت عينه وصار الزائد عوضاً عنها: سيّد وميّت

(١) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٣٣٦/٤-٣٣٧.

(٢) المقتضب، للمبرّد: ٨٩/١، وينظر: الكتاب، لسيبويه: ٢٣٢/٢، والمنصف، لابن جنّي: ١٨٨/١.

(٣) ينظر: ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط ١، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ١٤٠٧-١٩٨٧ م: ٦، والدرس الصرفي في شروح ألفية ابن مالك المطبوعة، حيدر حبيب، (أطروحة دكتوراه)، جامعة القادسية، كلية الآداب، ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦ م: ٧٤.

(٤) الكتاب، لسيبويه: ٢٤/١ - ٢٥.

(٥) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، د. شعبان عوض، جامعة قارونس، ط ١، ١٩٩٩ م: ٢١٠.

(٦) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ٣: ٢٠١١ م: ٢٨٧/٢.

وَهَيْنَ فَأَصْلُهُمَا: فَعِيلٌ: سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَهَيْنٌ حَذَفَتْ عَيْنُهَا وَجُعِلَتْ يَاءٌ فَعِيلٌ عَوْضًا عَنْهَا^(١).
ويبدو أنَّ الغرض من التعويض أمران أحدهما: قيل تكميل الكلمة، فأينما كملت حصل الغرض من التعويض،
والآخر: العدول عن أصل ثقيل إلى ما هو أخف منه، والخفة تحصل بمخالفة الموضع، فأما تعويضه في موضع
محذوف لا يحصل منه خفة فلأنَّ الحرف قد يثقل بموضعه، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف^(٢).
أما المحدثون فقد تصوَّروا أنَّ الواو حذفت في المصدر (عدة)؛ لوجود مزدوج صاعد في أول الكلمة، واجتلبت
كسرة مجانسة للحركة المحذوفة بعد عين الكلمة، كما حذفت في المضارع للسبب نفسه هو للتخلص من الازدواج
المقطعيَّ لأنَّه يشكل ثقلاً في الكلام^(٣).
وعمد الناطق حذف الواو في المصدر حملاً على الفعل المضارع، ولما فيه من الثقل، فبقيت الصيغة مبتدئة
بحركة وهو أمر مرفوض عربياً، ومن ثمَّ نُقلت الكسرة إلى العين للتخلص من هذا الخل^(٤).

• بناء (اسم فاعل) من الفعل جاء

من المواضع التي يهمز فيها موضع العين بناء اسم الفاعل من الأفعال (جاء)، (ساء، شاء)، إذ ذكرها المبرِّد
بقوله: «اعلم أنَّك إذا بنيت من شيء من هذه الأفعال اسماً على (فاعل) اعتلَّ موضع العين منه فهمز ... فتقول (جاء)
كما ترى وكان الأصل (جائي) فقلت لما ذكرت لك وكذلك (شاء، وساء) فهذا قول النحويين أجمعين إلا الخليل
بن أحمد فإنه كان يقول قد رأيتهم يفرون إلى القلب فيما كانت فيه همزة واحدة استثقلاً لها فيقدمون لام الفعل
ويؤخِّرون الهمزة التي هي عين فيما لا يهمز فيه غيرها؛ ليصير العين طرفاً فيكون ياء»^(٥).
ولتوضيح البنية المفترضة لاسم الفاعل من الفعل الثلاثي في هذه المسألة نجد أنَّ المبرِّد، أشار إلى أنَّ اللغويين
ذهبوا إلى أنَّ الأصل المفترض لـ (جاء): (جائي) وهو اسم فاعل من (جاء)، وأصل الألف في (جاء) ياء، ومجيء
الياء والواو بعد ألف (فاعل) يوجب قلبها همزة كما في (بائع)، وعليه فتقلب الياء في (جائي) همزة فيصير اللفظ
(جائي) بهمزتين، فتقلب الثانية ياء لتطرفها بعد همزه، فيصير اللفظ (جائي)، ثمَّ يُعلَّ كـ (قاضٍ) بحذف آخره،
فيصير (جاء) على وزن (فاعٍ) بحذف لامه، ويمكن توضيح ذلك بمخطط كما يأتي:

(١) ينظر: الخصائص، لابن جني: ٣٨٧/٢-٢٩٣، والأشباه والنظائر، للسيوطي: ٢٥٧/١-٢٦٧.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي: ٢٩٨/١-٢٩٩.

(٣) ينظر: الصرف وعلم الأصوات، دزيرة سقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط ١٧١: ١٩٩٦، وأبحاث في أصوات العربية، د.
حسام سعيد النعيمي، در الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٨ م: ٣٢.

(٤) ينظر: موانع الإعلال في العربية (دراسة صوتية صرفية)، علاء صالح عبيد حسين الأسدي دار الرضوان، عمان، ط ١، ١٤٣٨ هـ- ٢٠١٧ م: ١٩٩.

(٥) المقتضب، للمبرِّد: ١١٥/١.

جاء: أصله - جياً - اشتقاق اسم الفاعل - جايىء - قلب الياء همزة لمجيئها بعد ألف فاعل - جائئ - قلب الهمزة المتطرفة ياء لوقوعها بعد همزة - جائئ. تعلل إعلال قاضٍ - جاء .
فيما نجد الخليل يتجنب الأصل المقدّر (جائئ) بهمزيّين بل يقف عند (جايئ) ويقدم الهمزة على الياء، فيصير اللفظ (جائي) كما أورد ذلك المبرّد إذ يقول: « فَهَذَا قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ أَجْمَعِينَ إِلَّا الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ قَدْ رَأَيْتَهُمْ يَفْرُونَ إِلَى الْقَلْبِ فِيمَا كَانَتْ فِيهِ هَمْزَةٌ وَاحِدَةً اسْتِثْقَالًا لَهَا فَيَقْدَمُونَ لَامَ الْفِعْلِ وَيُؤْخِرُونَ الْهَمْزَةَ الَّتِي هِيَ عَيْنُ فِيمَا / لَا يَهْمَزُ فِيهِ غَيْرُهَا لِيَصِيرَ الْعَيْنُ طَرَفًا فَيَكُونُ يَاءٌ »^(١)، « وَذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي: (الْجَائِي) لَامُ الْفِعْلِ وَالْيَاءُ عَيْنُ فَقَدِمُوا اللَّامَ، وَأَخْرَجُوا الْعَيْنَ ... »^(٢) ويزنه على (فالع) ثم يعلّله إعلال (قاضٍ)، فيصير اللفظ: (جاء) على وزن (فال)^(٣).

وهنا تصرّح واضح من المبرّد بأنّ الخليل متفرّد بالذهاب إلى أنّ (جائئاً) مقلوب، كما أشار إلى ذلك سيبويه و المازنيّ و الفارسيّ و ابن جنّيّ و ابن الحاجب والرّضيّ^(٤)، فيما صرح ابن الأنباريّ بأنّ هذا الرّأي هو مذهب الخليل و الكوفيّين^(٥) ويمكن توضيح افتراض الخليل لاسم الفاعل من الفعل جاء بالمراحل الآتية:

جاء - أصله - جياً - اشتقاق اسم الفاعل - جايىء - قلب الياء (قلب مكاني) - جائئ
إذ نجد أنّ الخليل ذهب إلى القلب المكانيّ، تجنباً لالتقاء الهمزة الأصليّة بالزائدة في البناء الواحد، فالأصل المفترض للاسم المشتق (جاء): (جائي) من الفعل (جياً) كما في بايع من بيع، وقاoul من قول، وكان المفترض أن يهمز العين على طريقة قائل وبائع، إلّا أنّ الخليل ذهب إلى قلب اللّام إلى موضع العين، والعين موضع اللّام، فصارت (جايئ - جائئ) ثم أعلّت إعلال قاضٍ فصار (جاء)، قال ابن الحاجب: « كرهوا أن يهمزوا الياء فيؤدّي إلى الاستثقال باجتماع الهمزتين، ففروا إلى القلب، فجعلوا اللّام موضع العين، والعين موضع اللّام، فقالوا جائئ، ثم أعلّوه إعلال قاضٍ ... »^(٦)

(١) المقتضب، للمبرّد: ١١٥/١.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز (ت ٦٨١هـ) تح: د. هادي نهر والأستاذ المحامي هلال ناجي، دار الفكر، عمان، ط ١، ٢٠٠٢ م: ١٢٧.

(٣) يُنظر: الكتاب، لسبويه: ٣٧٧/٤، والمنصف، لابن جني: ٣/٥٢-٥٤، وشرح الشافيّة، رضي الدين الاسترأبادي: ٢٥/١.

(٤) ينظر: الكتاب، لسبويه: ٣٧٧/٤، والمقتضب، للمبرّد: ١٤٠/١، والمنصف، لابن جني: ١/٥٦، ٥٣، ٥٢، وشرح الشافيّة، رضي الدين الاسترأبادي: ٢١، ٢٥/١، ٥٣، ٥٩.

(٥) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيّين، أبو البركات، الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تح: الدكتور: جودة مبروك، المكتبة العصرية، ط ١/١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م: ٦٤٦، المسألة (١١٩).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي (ت: ٦٤٦هـ)، تح: الدكتور موسى بناي العلي، وزارة الأوقاف العراق، ط ١/١.

والمسوّغ عند الخليل في هذا القلب سببان:

أحدهما: أنّه لو لا تقدير ذلك للزم توالي إعلايين: قلبُ العين همزةً، وقلبُ اللّام ياءً، وذلك مرفوضٌ كما قال ابن جنّي كان أبو علي الفارسيّ: « يذهب إلى قوّة قول الخليل في هذا الباب، قال: لأنّه لا يجمع على الكلمة إعلايين، إنّما هو إعلال واحد، وهو تقديم اللّام وتأخير العين »^(١).

والآخر: أنّ العرب تُؤخّرُ العينَ المعتلّة إلى موضع اللّام فيقولونَ في موضع: (شائك السّلاح: شاكِي السّلاح) وفي: (هاير: هارٍ)، وإنّما قلبوا لئلاّ يهمزوا الّتي ليس لها أصل في: (هارٍ) فجاء هذا فيما كان لامه همزة و العينُ مُعتلّة لئلاّ تنضمّ همزة العين إلى همزة لامه، وإذا أُخروا لم يلزمهم ذلك^(٢).

أمّا سيبويه فذهب إلى اجتماع همزتين في (جائي) وإبدال همزة الثانية ياءً (جائي) ثمّ إعلاؤها إعلال قاضٍ فتصير (جاء) قال سيبويه: «واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الأخيرة»^(٣).

ووضّح ابن إياز (ت ٦٨١ هـ) كلمة (جاء) في شرحه لكلام ابن مالك على تبديل الهمزة المتحركة بقوله: « وإن تحركتا أبدلت الثانية ياءً إن كُسِرَت أو وليت كسرة، وذلك نحو: (جاء) وأصله: (جاءء) فالهمزة الأولى مُنقلبة عن الياء الّتي هي عينٌ كما قُلبت في: (بائع) والثانية لأمّ الكلمة فقلبت اللّام ياءً لانكسار الأولى التقى ساكنان فحُذفت الياءُ لالتقاءهما...»^(٤).

وعلى ذلك نرى أنّ اسم الفاعل من الفعل (جاء) عند المبرّد وأغلب اللّغويين حصل فيه إعلا لان^(٥)، فيما تجنب الخليل ذلك، وقد نقل عن سيبويه تصريح الخليل بإبدال الياء من الهمزة الّتي هي لام، فقال: « وقد حكى سيبويه عنه خلافَ هذا، وذلك لأنّه سأل عن العلّة في تخفيف الهمزة الثانية من الهمزتين إذا كانتا في كلمتين ؟ فأجابه أنّ العرب يخففون الثانية إذا اجتمعا في كلمة واحدة نحو: (جائي وآدم) فهذا التّصريحُ منه بأنّ الياء مُبدلة من الهمزة الّتي هي لام »^(٦).

ويربط اللّغويون بين الإجراء المفترض نتيجة القلب المكانيّ أو الجمع بين إعلايين في اسم الفاعل على أساس القلة والكثرة في الاستعمال فيشير ابن عصفور إلى أنّ القلب المكانيّ أكثر استعمالاً في كلام العرب من توالي

١٤٠٢-١٩٨٢ م: ٦٣٥، وينظر: المنصف، لابن جني: ٣٣٥، وشرح الشافية، رضي الدين الاستراباذي: ٢٢/١-٢٣.

(١) المنصف، لابن جني: ٣٣١.

(٢) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز: ١٢٧، ١٢٨.

(٣) الكتاب، لسيبويه: ٥٥٢/٣.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز: ١٢٧.

(٥) ينظر المقتضب، للمبرّد: ١١٥/١، والممتع الكبير في التصريف: ٥٠٩-٥١٠.

(٦) الكتاب، لسيبويه: ٣٧٧-٣٧٨، والمنصف، لابن جني: ٥٤/٢، والممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور: ٥٠٩/٢-٥١٠.

إعلايين على الكلمة^(١)، فالنظر إلى هذه القضية من جانب اللغويين كونها قضية صناعية مفترضة في الاستعمال. أما المحدثون فلم يختلفوا عن القدماء في كراهة الجمع بين همزتين في البنية المفترضة، إذ بين هنري فليش بقوله: «كراهة أن يتكرر صوت صامت مرتين متواليتين مع مصوت قصير يفصل بينهما»^(٢)، ولا سيما إذا كان الصوتان همزتين فيخلق هذا ثقلًا في النطق كما في (جائي)، ولا بد من التخلص من هذا الالتقاء بطرق مختلفة يلجأ إليها اللغوي بالحذف أو التعويض أو الإدغام أو القلب المكاني ... الخ.

ف نجد أن عبد الصبور شاهين اتجه إلى الحذف والتعويض في هذه البنية واختلف مع القدماء الذين يؤمنون بمبدأ الإبدال في البنية المفترضة، إذ قال: «... أن الناطق أسقط الهمزة الثانية ... وعوض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها، فتحوّلت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة ... وهذا النوع من التعويض إيقاعي، يحافظ على كمية المقطع دون النظر إلى نوعه ... والملاحظ على آية حال أن تعويض الهمزة لم يكن إلا بحركة قصيرة؛ فتحة، أو كسرة، أو ضمة، وهو ما يزلزل قاعدة الصرفيين، فضلاً عن أننا لا نقول بالإبدال كما قالوا، بل بمجرد التعويض الموقعي للمحافظة على الإيقاع، الذي هو جوهر عمليات التصريف للبنية العربية»^(٣).

وعليه يمكن القول: إن طبيعة الإجراء المفترض لاسم الفاعل (جاء) عند القدماء يكمن في اتجاهين أو طريقتين: أحدهما: التوجه نحو القلب للمكاني في (جائي)؛ تخلصاً من الالتقاء المفترض بين الهمزتين في (جائي) والآخر: الإيمان بوقوع التقاء الهمزتين في اسم الفاعل المشتق كإجراء تصريفي مفترض^(٤)، ثم ذهبوا إلى إبدال الهمزة الثانية، أما عند المحدثين فافترضوا حذف الهمزة في (جائي) والتعويض لكراهة اجتماع همزتين في الكلمة الواحدة.



(١) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور: ٥١٠/٢-٥١١.

(٢) العربية الفصحى؛ نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق: الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، د.ت: ٤٦.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين: ١٨٢-١٨٣.

(٤) ينظر: الأصل المفترض في العربية (دراسة لغوية)، اطروحة دكتوراه، رعد عبد الحسين حمدوش، كلية الآداب - جامعة القادسية

الخاتمة

- ١- تأثرت العلوم اللغوية تأثراً كبيراً بالمنطق حالها حال الفقه والفلسفة والرياضيات والعلوم الطبيعية المختلفة، حتى عُدَّ جزءاً لا يتجزأ من دائرة المعارف العربيّة وأساساً للتفكير في علومها.
- ٢- الافتراض لم يكن اعتبارياً عند علماء اللغة عامة وعلماء الصرف خاصة بل جاء لغاية كانوا على وعي بها فجاءت الكثير من الافتراضات وكأنها جزء من الواقع اللغوي
- ٣- يعدُّ الميزان الصرفي الركن الرئيس الذي ارتكزت عليه نظرية الصرف العربي، وبناءً عليه: اتخذ النموذج الصرفي صورته التي بدأ بها عند الأوائل.
- ٤- يرى بعض المحدثين أنَّ مشكلة الأصول المفترضة ستبقى ما دمنا نعتمد في دراستنا على الجانب المعياري التقليدي، وفكرة افتراض الأصول إنّما هي فكرة متوهمة لا أصل لها ولا سند، ولا دعامة من اللغة.
- ٥- نظرة بعض المحدثين مغايرة للقدماء في بحث الميزان الصرفي، فخالفوا بعض ما جاء به الأقدمون من صيغ صرفية، فالنتيجة والحلُّ عندهم البنية المقطعية بدل الميزان الصرفي.
- ٦- من المحدثين من كان منصفاً ودعا إلى إعادة قراءة التراث وكتابته بصورة تحافظُ عليه، وتعدُّ جهود المحدثين مكملة له.
- ٧- الهدف من الافتراض عند القدماء هو الرياضة أولاً، والتدريب ثانياً، وإصلاح الطبع ثالثاً، فضلاً عن الهدف الأساس وهو حفظ اللغة.
- ٨- كان القدماء مدرّكين للتطور اللغوي فأسَّسوا لنا مجموعة من القواعد والافتراضات نسيرُ عليها حفاظاً على لغتنا الغراء، وكذا لغرض تيسيري يساعد في تنقية طرق تعلم العربية في فهم البناء القرآني على النحو المراد.
- ٩- لم يكن الافتراض الصرفي على نهج واحد عند اللغويين، فقد تنوعت هذه العلل اعتماداً على منهج قانون الخفة واليسر، ترى اخلافاً بينهم في تكوين العلل التي أوجبت أصالة اللفظة صرفاً.
- ١٠- لعل الافتراض الصرفي إذا ما وضع بين مقاييس وعلل الخالفين والسالفين نجد أنه لا فرق بينها عندهم إلّا في المصطلح المستخدم، وإن كان هناك من اعتمد المنهج الصوتي في تعييد العلل الصرفية كما في فكر عبد الصبور شاهين ومن تبعه الذي اعتمد في فكرته هذه كتاب العربية الفصحى لهنري فلش.
- ١١- إنّ العلل ولافتراضات الصرفية في تكوين الصورة الثابتة لأي لفظة لا يمكن أن نضعها مقياساً على الألفاظ كلها، وإنّما الأمر متعلق بتقارب الأصوات المتجاورة في اللفظة الواحدة فضلاً عن أثر حروف العلة والهمزة؛ لما

لهذه الأحرف قدرة على الابدال والإقلاب والإعلال.

١٢- يرى بعض المحدثين: أنَّ الإعلال إنَّما وجد لتهذيب الكلمة بالإصلاح أو الحيلة التي اخترعها العربي ليصحح بها مسارَ لغته ومن الطبيعي أن لا تتم عملية الإعلال دفعة واحدة كما يقرر ذلك علماء الصرف؛ ولكنَّها مرت بخطوات تاريخية واجتماعية كان للزمن فيها أثرٌ كبيرٌ.

١٣- يرى بعض المحدثين أنَّ مشكلة الأصول المفترضة ستبقى ما دمنا نعتمد في دراستنا على الجانب المعياري التقليدي، ولكننا نستطيع التخلص منها عندما نفهم أنَّ الاعلال مظهر فني ابتدأه العربي ليخفي به عورة الكلمة وضعفها وهو بعد ذلك طريق إلى التيسير والتخفيف.



المصادر والمراجع

١. أبحاث في أصوات العربية، د. حسام محمد سعيد النعيمي، در الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٨ م.
٢. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت: ١٠٩٣ هـ)، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦ هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - محمد الزفراف - محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٣. شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت: ٤٤٢ هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط / ١: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
٤. أبنية الصرف في كتاب سيويه، د. خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط / ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٦. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط / ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٧. الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، لبنان، ط / ٣: ٢٠١١ م.
٨. الأصل المفترض في العربية (دراسة لغوية)، اطروحة دكتوراه، رعد عبد الحسين حمدوش، كلية الآداب - جامعة القادسية ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م.
٩. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ط / ١: ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
١٠. الإعلال في كتاب سيويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الحق أحمد محمد الحجّجي، مركز البحوث والدراسات، بغداد - العراق، ط ١، ٢٠٠٨ م.
١١. -العربية واللسانيات، قراءة ناقدة، د. يوسف خلف محل العيساوي، تقديم: د. غانم قدوري الحمد، مكتبة

الحبيب، ٢٠١٨ م.

١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور: جودة مبروك محمد مبروك، المكتبة العصرية، ط ١ / ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.

١٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا، بدون تاريخ.

١٤. تأصيل الجذور السامية واثره في بناء معجم عربي حديث، د. حسام قدوري عبد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٧ م.

١٥. ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥ م.

١٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله ابن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، د. ط، ١٩٦٨.

١٧. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، تقديم: صالح القرمادي، تونس، ط ٣، ١٩٩٢ م.

١٨. التطبيق الصرفي: عبده الراجحي، نشر وطبع دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

١٩. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١ / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

٢٠. التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث (قراءة في كتاب سيبويه) د. شعبان عوض محمد العبيدي، جامعة قار يونس، ليبيا، ط ١، ١٩٩٩ م.

٢١. تفسير الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت: ٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة: لبنان - بيروت، ط ٣ / ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.

٢٢. التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٩٨١ م.

٢٣. الخصائص: صنعه أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، دون تاريخ.

٢٤. دراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبده، مؤسسة الصباح، ٢٠١٠ م.

٢٥. دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، ٢٠٠٦ م.
٢٦. ديوان لبید بن ربیعہ، شرح الطوسي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط / ١: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٧. روح البيان في تفسير القرآن، إسماعيل حقي الخلوئي البروسوي، دار الفكر بيروت، د. ت.
٢٨. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم - دمشق، ط / ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٩. سفر السعادة وسفير الافادة، أبو الحسن علم الدين السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، دار صادر بيروت، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٥ م.
٣٠. الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري (ت: في القرن ١٢)، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية - مكة، ط / ١: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٣١. شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إياز (ت ٦٨١ هـ) تحقيق د. هادي نهر والأستاذ المحامي هلال ناجي، دار الفكر، عمان، ط ١، ٢٠٠٢ م.
٣٢. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣ هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط / ١: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٣٣. شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية حلب، ط ١، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
٣٤. صحيح البخاري (جامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت: ٢٥٦ هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط / ١: ١٤٢٢ هـ.
٣٥. الصرف وعلم الاصوات، ديزيره سقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
٣٦. ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ط ١، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٣٧. العربية الفصحى؛ نحو بناء لغوي جديد، الدكتور هنري فليش، تعريب وتحقيق: الدكتور عبد الصبور

شاهين، مكتبة الشباب، د. ت.

٣٨. العربية والحياة بصائر لسانية، أ. د. يوسف خلف محل، أروقة للدراسات والنشر، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

٣٩. علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، جامعة آل البيت، ١٩٩٨م.

٤٠. فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٢م.

٤١. في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، أنيس فريحة، دار النهار بيروت، ١٩٨٠م.

٤٢. الكتاب كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة؛ ط ٢/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٣. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان درويش محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٤. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفرقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط ٣/ ١٤١٤هـ.

٤٥. لسان حضارة القرآن، محمد الأوراعي، دار الأمان-الرباط، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٤٦. اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط ٥/ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٧. مباحث في علم اللغة واللسانيات: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط ١/، بغداد، ٢٠٠٢م.

٤٨. مختار الصحاح، أبو بكر الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية-الدار النموذجية، بيروت، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٤٩. مراح الأرواح في الصرف، أحمد بن علي بن مسعود، طبعة: ١٢٥٤هـ.

٥٠. المستقصى في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط ١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥١. المشكلات اللغوية في القراءات القرآنية (رسالة ماجستير)، خولة تقي الدين الهلالي، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٦٩م.

٥٢. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط ١/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٣. المعجم الفلسفي من إصدارات مجمع اللغة العربية في القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د. ط. ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥٤. المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية-أنظمة الدلالة في العربية-، د. محمد محمد يونس علي، المدار الاسلامي، ط ٢، ٢٠٠٧م.
٥٥. المقتضب، صنة: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.
٥٦. مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي د. جعفر نايف عابنة، دار الفكر ناشرون، ١٩٨٩م.
٥٧. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط ١ / ١٩٩٦م.
٥٨. من وظائف الصوت اللغوي، د. أحمد كشك، دار غريب القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦م.
٥٩. منجد الطالبين في الإعلال والإبدال والإدغام والتقاء الساكنين، احمد ابراهيم عماره، المملكة العربية السعودية، ط ٤، ١٤٠٨ هـ.
٦٠. المنصف، شرح: الامام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للامام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبدالله امين، دار احياء التراث القديم، ط ١ / ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠م.
٦١. منهج السالك: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١ / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
٦٢. المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبدالصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
٦٣. المهذب في علم التصريف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، د. هاشم طه شلاش، ط ١، مطابع بيروت الحديثة، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.
٦٤. موانع الإعلال في العربية (دراسة صوتية صرفية)، علاء صالح عبيد حسين الأسدي دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان ، ط ١، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧م.
٦٥. موضوعات في نظرية النحو العربي، موازنة بين القديم والحديث، د. زاهد زهير غازي، دار الزمان، ٢٠١٠م.
٦٦. النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨ هـ)، دار المعارف-مصر، ط ١٥، د. ت.
٦٧. نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، مجلس النشر العلمي-جامعة الكويت، ٢٠٠١م.
٦٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الامام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١ هـ)،

تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت.

٦٩. الدرس الصوتي عند ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) (رسالة ماجستير)، سعيد محمد اسماعيل، إشراف أ. د. محمد جواد النوري، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧٠. أبحاث في العربية الفصحى، د. غانم قدوري حمد، دار عمار، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٧١. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور: موسى بني العلي، وزارة الأوقاف العراق، ط ١/ ١٤٠٢-١٩٨٢م.

• البحوث والمجلات:

٧٢. الإبدال وعلاقته بعلم الأصوات، مثنى جاسم محمد، مجلة كلية الآداب/جامعة بغداد، العدد: ١٠١/٢٠١٢م.

٧٣. البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة (أطروحة دكتوراه)، نسرين عبد الله شنوف العلواني، كلية التربية ابن رشد/جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

٧٤. بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي، احمد علم الدين الجندي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٧٥. خواطر وآراء صرفية: فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية، عدد ٤٧، السنة الثامنة عشر، تموز - كانون الأول ١٩٩٤.

٧٦. خواطر وآراء صرفية: فوزي الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية، عدد ٤٧، السنة الثامنة عشر، تموز - كانون الأول ١٩٩٤.

٧٧. الدرس الصرفي العربي (طبعته وإشكالاته)، محمد سعيد الغامدي، مجلة التراث العربي، المجلد الثلاثون، العدد: ١١٧-١١٨، ٢٠١٠م.

٧٨. الدرس الصرفي في شروح ألفية ابن مالك المطبوعة، أطروحة دكتوراه، حيدر حبيب حمزة، جامعة القادسية، كلية الآداب، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٧٩. الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة دراسة صرفصوتية: تغريد السيد عنبر، المجلة العربية للدراسات اللغوية، م٤، ع٢، جمادى الأولى ١٤٠٦هـ - فبراير ١٩٨٦م.

٨٠. محاولة السنية في الاعلال، أحمد الحمود العدد: ٣، المجلد العشرون، مجلة عالم الفكر الكويت، ديسمبر ١٩٨٩م.

Resources

1. Abhath Fi Aswat Al-Arabia, Dr. Hussam Muhammad Saeed Al-Nuaimi, Director of General Cultural Affairs, Baghdad 1998 AD.
2. Abhath Fil Lughah Al-Arabia, Dr. Daoud Abdo, Lebanon Library, 1973 AD
3. Al-Ibdal Wa Alaqatuhi Bi Ilm Al-Aswat, Muthanna Jassim Muhammad, Journal of the College of Arts / University of Baghdad, Issue: 101/2012 AD.
4. Abniyat Al-Sarf Fi Kitab Seebawayh – Mu'jam Wa Dirasah, Dr. Khadija Al-Hadithi, Al-Nahda Library Publications, Baghdad, 1st Edition, 1385 AH-1965 AD
5. Irtishaf Al-Sarf Min Lisan Al-Arab, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Atheer Al-Din Al-Andalusi (d .: 745 AH), verified by: Rajab Othman Muhammad, reviewed by: Dr. Ramadan Abdel Tawab, Al-Khanji Library in Cairo, ed / 1, 1998 - 1418 A.D.
6. Asas al-Balaghah, Abu al-Qasim Mahmoud ibn Amr ibn Ahmad, al-Zamakhshari Jarallah (d .: 538 AH), edited by: Muhammad Basil Uyun al-Soud, Scientific Books, Beirut - Lebanon, ed / 1, 1419 AH - 1998 CE.
7. Al-Ashbah Wal Nadhae'r Fil Nahw, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d .: 911 AH), annotated and commented on: Greid al-Sheikh, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Lebanon, 3/2011 AD.
8. Al-Asl Al-Muftaradh Fil Arabiya (Dirasa Lughawiya), a doctoral thesis, Raad Abdul-Hussein Hamdoush, Faculty of Arts, University of Al-Qadisiyah 1438 AH - 2017 AD
9. Al-Osoul Fil Nahw, Abu Bakr Muhammad Ibn Al-Sirri Bin Sahl Al-Nahawi, known as Ibn Al-Sarraj (d .: 316 AH), edited by: Dr. Abd Al-Hussein Al-Fattli, The Resala Foundation, Lebanon - Beirut, i / 1: 1405 AH, 1985 AD.
10. Al-I'alal Fi Kitab Seebawayh fi Huda Al-Dirasat Al-Sawtiya Al-Hadeetha, Dr. Abdul-Haq Ahmad Muhammad Al-Hajji, Research and Studies Center, Baghdad-Iraq, 1st Edition, 2008 AD
11. Al-Arabiya Wal Lisaniyat, a critical reading, Dr. Yousef Khalaf Al-Issawi Shop, presented

by: Dr. Ghanem Qaddouri Al-Hamad, Al-Habib Library, 2018 AD.

12. Al-Insaf Fi Masae'l Al-Khilaf Bain Al-Nahwiyeen, Abdul Rahman bin Muhammad bin Ubaid Allah Al Ansari, Abu Al Barakat, Kamal Al Din Al Anbari (d .: 577 AH), verified by: Dr.: Judah Mabrouk Muhammad Mabrouk, Modern Library, i / 1 1424 AH- 2003 AD.

13. Al-Bahth Al-Sarfi Fil Dirasat Al-Lughawyah Al-Hadeetha (PhD thesis), Nasreen Abdullah Shenouf Al-Alwani, College of Education Ibn Al-Rushd / University of Baghdad, 2003 AD.

14. Bughyat Al-Wua'ah Fi Tabaqat Al-Lughawyeen Wal Nuhah, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti (d .: 911 AH). Edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Modern Library - Lebanon - Sidon, undated.

15. Bain Al-Osoul Wal Furou' Fil Taghyeer Al-Sawti Al-Sarfi, Ahmad Alamuddin Al-Jundi, Journal of Scientific Research and Islamic Heritage, Kingdom of Saudi Arabia, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies - Makkah Al-Mukarramah, D, 1401 AH-1981 .

16. Ta'seel Al-Juthour Al-Samiya Wa Atharuhu Fi Bina' Mu'jam Arabi Hadeeth, Dr. Hossam Qaddouri Abd, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 1st Edition, 2007 AD internal transformation in the morphological form

17. Tas-heel Al-Fawa'ed Wa Takmeel Al-Maqasid, Muhammad bin Abdullah Ibn Malik (672 AH), edited by Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kateb Al-Arabi, Cairo, d. T, 1968.

18. Al-Tasreef Al-Arabi Min Khilal Ilm Al-Aswat Al-Hadeeth, Dr. Al-Tayeb Al-Bakoush, presented by: Saleh Al-Garmadi, Tunis, 3rd Edition, 1992 AD.

19. Al-Tatbeeq Al-Sarfi, Abdo Al-Rajhi, published and printed by Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 1984.

20. Al-Ta'reefat, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jarjani (d .: 816 AH), corrected and corrected by a group of scholars under the supervision of the publisher, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut-Lebanon, 1 / 1403H-1983AD.

21. Al-Ta'leel Al-Sawti Indal Arab Fi Dhaw' Ilm Al-Sawt Al-Hadeeth (Qira'ah Fi Kitab Seeba-

wayh)

22. Al-Ta'leel Al-Lughawy Fi Kitab Seebawayh, dr. Shaaban Awad Muhammad Al-Obaidi, University of Qar Yunis, Libya, 1st Edition, 1999 AD: 210.

23. Tafseer Al-Kashaf An Haqai'q Al-Tanzeel Wa Oyoun Al-Aqaweel Fi Wojouh Al-Ta'weel, Abu al-Qasim Jar Allah Mahmoud bin Omar al-Zamakhshari al-Khwarizmi (d .: 538 AH), took care of him, produced his hadiths and commented on it: Khalil Mamoun Shiha, Dar al-Maarifa: Lebanon-Beirut, i / 3: 1430 AH -2009 m.

24. Al-Takmilah, Abu Ali Al-Farsi, investigation and study: Dr. Kazem Bahr Al-Murjan, Dar Al-Kutub Directorate for Printing and Publishing, Mosul University, 1981.

25. Al-Khasae's, Made by Abu Al-Fath Othman Bin Jani (d .: 392 AH), edited by: Muhammad Ali Al-Najjar, The Scientific Library, The Egyptian Library, without history

26. Khawatir Wa Aara' Sarfiya, Fawzi Al-Shayeb, Journal of the Jordanian Arabic Language Academy, No. 47, Eighteenth Year, July-December 1994.

27. Dirasat Fi Ilm Aswat Al-Arabiya, Dr. Dawood Abdo, Al-Sabah Foundation, 2010.

28. Dirasah Al-Bonya Al-Sarfiyah Fi Dhaw' Al-Lisaniyat Al-Wasfiya, Dr. Abdel-Maqsoud Muhammad Abdel-Maqsoud, The Arab House of Encyclopedias, Beirut - Lebanon, 2006 AD.

29. Aldars Al-Sarfi Al-Arabi (Its Nature and Forms), Muhammad Saeed Al-Ghamdi, Arab Heritage Magazine, Volume Thirty, Issue: 117-118, 2010 AD.

30. Al-Dars Al-Sarfi Fi Shorouh Alfiyat Ibn Malik Al-Matboua'h, PhD thesis, Haider Habib Hamzah, University of Al-Qadisiyah, College of Arts, 2006-2006.

31. Diwan Labeed bin Rabia'a, Sharh al-Tusi, presented to him and put its margins and indexes: Dr. Hanna Nasr Al-Hatti, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, ed / 1: 1414 AH -1993 AD.

32. Rouh Al-Bayan Fi Tafseer Al-Qur'an, Ismail Haqqi al-Khaluti al-Brosawi, Dar al-Fikr Beirut, d

33. Sir Sina't Al-I'rab, Abu al-Fath Othman bin Jani al-Mawsili (T. 392 AH), verified by: Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus, ed / 2, 1413 AH - 1993 AD.

34. Sifr Al-Sa'ada Wa Safeer Al-Ifada, Abu Al-Hasan Alamuddin Al-Sakhawi, edited by: Muhammad Ahmad Al-Daly, Dar Al-Sader Beirut, 1414 AH, 1995 AD.
35. Al-Shafia Fi Ilm Al-Tasreef (with it Al-Wafiya Nadhm Al-Shafiya (12th century), Uthman bin Omar bin Abi Bakr bin Yunus, Abu Amr Jamal al-Din Ibn al-Hajib al-Kurdi al-Maliki (d .: 646 AH), verified by: Hassan Ahmad Al-Othman, the Meccan Library Makkah, 1st Edition: 1415 AH-1995AD.
36. Sharh Al-Ta'reef Bidharourat Al-Tasreef, bin Iyaz (d.681 AH), edited by Dr. Hadi Nahr and the attorney professor Hilal Naji, Dar Al-Fikr, Amman, 1st Edition, 2002 AD.
37. Sharh Al-Mufasssal Lil Zamakhshari, Ya'ish bin Ali bin Ya'ish Ibn Abi Al-Saraya Muhammad bin Ali, Abu Al-stay, Muwafaq Al-Din Al-Asadi Al-Mawsili, known as Ibn Yaish and Ibn Al-Sanea (d .: 643 AH) presented to him and put his margins and indexes: Dr. Emile Badi Yaqoub, House of Scientific Books Beirut - Lebanon, 1 Edition: 1422 AH - 2001 AD.
38. Sharh Al-Molouki Fil Tasreef, Ibn Yaish, edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawa, The Arab Library, Aleppo, 1st floor, 1393 AH -1973 AD.
39. Saheeh Al-Bukhari (Jami' Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasir Min Omour Rasoul Allah (pbuh) Wa Sunanihi Wa Ayyamihi), Muhammad bin Ismail Abu Abdullah al-Bukhari al-Jaafi (d .: 256 AH), edited by: Muhammad Zuhair bin Nasser al-Nasser, Dar Tawq al-Najat (illustrated on the Sultanate by adding numbering Numbering Muhammad Fuad Abd Al-Baqi), i / 1: 1422 AH.
40. Al-Sarf Wa Ilm Al-Awat, Desire Sakal, Arab Friendship House, Beirut, 1st Edition, 1996.
41. Dhahirat Al-Ta'weedh Fil Arabiya Wa Ma Humil Alayha Min Masa'el, Dr. Abd Al-Fattah Ahmad Al-Hamouz, 1st floor, Dar Ammar for Publishing and Distribution, Jordan, Amman, 1407 AH -1987 AD
42. Al-Arabiya Al-Fus-ha; Nahwa Bina' Lughawi Jadeed, Dr. Henry Flesch, Arabization and Investigation: Dr. Abdel-Sabour Shaheen, Youth Library, d.

43. Al-Arabia Wal Hayat Basa'er Lisaniyah, Prof. Youssef Khalaf Mahal, Arwaqah for Studies and Publishing, 1438 AH, 2017 AD.
44. Ilm Al-Sarf Al-Sawti, Dr. Abdul Qadir Abdul Jalil, Al al-Bayt University, 1998 AD.
45. Al-Fi'l Al-Madhi Musnadan Ila Dhama'er Al-Rafa' Al-Muttasilah – Dirasah Sarfsawtiya (يراجع)
46. Fiqh Al-Lugha Fil Kutu Al-Arabiya, Dr. Abdo Al-Rajhi, House of Arab Renaissance, Beirut, 1972.
47. Fil Lugha Al-Arabiya Wa Ba'dh Mushkilatiha, Anees Freiha, Dar An-Nahar, Beirut, 1980 AD.
48. Al-Kitab, Kitab Seebawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, investigation and explanation: Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo; 2 ed / 1408 A.H. 1988 A.D.
49. Al-Kulliyat – Mu'jam Fil Mus-talahat Wal Forouq Al-Lughawiya, Ayoub bin Musa Al-Husseini Al-Quraimi Al-Kafawi, Abu Al-Tikha Al-Hanafi (d .: 1094 AH), verified by: Dr. Adnan Darwish Muhammad Al-Masry, Al-Resala Foundation - Beirut, 1419 AH -1998 AD
50. Lisan Al-Arab, Muhammad bin Makram bin Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din Ibn Manzur al-Ansari al-Ruwa'i al-Afriqi (d .: 711 AH), Dar Sader - Beirut, i / 3: 1414 AH.
51. Lisan Hadharat Al-Qur'an, Muhammad Al-Uraghi, Dar Al-Aman-Rabat, 1st Edition, 1431 AH-2010 AD.
52. Al-Lugha Al-Arabiya Ma'naha Wa Mabnaha, Dr. Tamam Hassan Omar, The World of Books, 5th Edition, 1427 AH-2006AD
53. Mabahith Fi Ilm Al-Lugha Wal Lisaniyat, Dr. Rashid Abdul Rahman Al-Obeidi, First Edition, Baghdad, 2002 AD.
54. Muhawala Fi Al-I'lal, Ahmad Al-Hamo, Issue 3, Volume Twenty, World of Thought Journal Kuwait, December 1989 AD.
55. Mukhtar As-Sihah, Abu Bakr Al-Razi T (666 AH), edited by: Yusef Al-Sheikh Muham-

mad, Al-Asriyya Library - Model House, Beirut, 1420 AH, 1999 AD.

56. Marah Al-Arwah Fil Sarf, Ahmad bin Ali bin Masoud, edition: 1254 AH.

57. Al-Mustaqsi Fi Ilm Al-Tasreef, Dr. Abdul Latif Muhammad Al-Khatib, 1st floor, Dar Al-Orouba Library for Publishing and Distribution, Kuwait, 1424 AH -2003 AD.

58. Al-Mushkilat Al-Lughawiya Fil Qira'at Al-Qur'aniya (Master Thesis), Khawla Taqi al-Din al-Hilali, College of Arts, University of Baghdad, 1969 AD.

59. Ma'ani Al-Qur'an Wa I'rabuh, Ibrahim bin Al-Sirri bin Sahl, Abu Ishaq Al-Zajaj (d .: 311 AH), edited by: Abd Al-Jalil Abdo Shalabi, The World of Books - Beirut, ed / 1: 1408 AH-1988AD.

60. Al-Mu'jam Al-Falsafi, publications of the Arabic Language Academy in Cairo, the General Authority for Emiri Press Affairs, Cairo, Dr. T. 1403 AH - 1983 CE.

61. Al-Ma'na Wa Dhilal Al-Ma'na Andhimat Al-Dilala Fil Arabiya – Andhimat Al-Dilala Fil Arabiya, Dr. Muhammad Muhammad Yunus Ali, The Islamic Orbit, 2nd Edition, 2007 AD.

62. Al-Muqtadhab, the work of: Abu al-Abbas Muhammad bin Yazid al-Mabrad (d. 285 AH), investigation by: Muhammad Abd al-Khaliq Adimah, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo 1415 AH -1994 CE.

63. Makanat Al-Khaleel Bin Ahmed Fil Nahw Al-Araby, Dr. Jafar Nayef Ababneh, House of Thought Publishers, 1989 AD.

64. Al-Mumti' Al-Kabeer Fil Tasrif, Ali bin Moamen bin Muhammad, Al-Hadrami Al-Ishbili, Abu Al-Hassan, who is known as Ibn Asfour (d .: 669 AH), edited by: Dr. Fakhr Al-Din Qabawah, Lebanon Library, 1/1: 1996 AD

65. Min Wadha'ef Al-Sawt Al-Lughawi, Dr. Ahmed Kishk, Dar Gharib, Cairo, 1st floor, 2006 AD.

66. Munjid Al-Talibeen Fil-I'lal Wal Ibdal Wal Idgham Wal Iltiqat Al-Sakinain, Ahmed Ibrahim Amara, Kingdom of Saudi Arabia, 4th Edition, 1408 AH.

67. Al-Munsif, Sharh Al-Imam Abi Al-Fath Othman bin Jinni Al-Nahawi for the Book of

Al-Tasrif, by Imam Abi Uthman Al-Mazni Al-Grammar Al-Basri, Edited by: Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, House of Revival of the Old Heritage, i / 1: 1379 AH - 1960 AD.

68. Manhaj Al-Salik, Sharh Al-Ashmouni, Ala Alfiyat Ibn Malik, Ali bin Muhammad bin Isa, Abu Al-Hassan, Nour Al-Din Al-Ashmouni Al-Shafi'i (T: 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, ed / 1: 1419 your 1998 your.

69. Al-Manhaj Al-Sawti Lil Bunya Al-Arabiya, A New Vision in Arab Morphology, Dr. Abdul Sabour Shaheen, The Message Foundation, 1980.

70. Al-Muhathab Fi Ilm Al-Tasreef, Dr. Salah Mahdi Al-Fartousi, Dr. Hashem Taha Shalash, 1st floor, Beirut Modern Press, 1432 AH - 2011 AD.

71. Mawani' Al-I'lal Fil Arabiya (an audio-morphological study), Alaa Saleh Obaid Hussain Al-Asadi, Al-Radwan Publishing and Distribution House, Amman, 1st Edition, 1438 AH - 2017 AD.

72. Mawdhou'at Fi Nadhariyat Al-Nahw Al-Araby, a balance between the ancient and the modern, Dr. Zahid Zahir Ghazi, Dar Al-Zaman, 2010 AD.

73. Al-Nahw Al-Wafi, Abbas Hassan (d .: 1398 AH), Dar Al Maarif - Egypt, ed / 15, d.

74. Nadharat Fil Turath Al-Lughawi Al-Araby, Abdul-Qader Al-Muhairi, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1993 AD.

75. Nadhariyat Al-Sarf Al-Araby, a study in concept and method, Dr. Muhammad Abdulaziz Abdul-Dayem, Academic Publication Council - Kuwait University, 2001 AD.

76. Hama' Al-Hawami' Fi Sharh Jama' Al-Jawami', Imam Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr al-Suyuti (d.911 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, The Tawfiqia Library, Egypt, T.



